باب الكتب

محمد إقبال

سيرته وفلسفته وشعره

تأليف الدكتور عبد الوهاب عزام — ١٩٢ ص — مطبوعات باكستان
مطبعة الصباح بالقاهرة ، ١٣٧٣ — ١٩٥٤

بين هذا المؤلَّف والمؤلَّف فيه ، وهما من أكابر أعلام العصر ، وشائج من قربى الروح والفكر والعقيدة وتوازع النفس ومنازع الحياة ، تمثلت منذ أزمان في لهجه بأدبه ، وولعه بالتعريف به وترجمة آثاره الى اللغة العربية في حياته وبعد مماته ، حتى كان من أثر هذا اللهج والولع أنه ما ذُكر بين العرب اسم « محمد إقبال » إلا تمثل للأذهان — عند ذكره — اسم « عبد الوهاب عزام » ، كأنهما الشاخص والظل . وكأن ذلك قدر من الله أجراه على يد هذا الأديب العربي المؤمن البارع الأدب الواسع المعرفة بالعربية والفارسية والتركية والإنكليزية ، لتتمّ به الوسيلة الى بيان مدى الصلة الروحية والفكرية الوثيقة بين أعظم كتلتين من الشعوب الإسلامية في جناحي الشرق والغرب من وطن الإسلام ، ومدى ما بين عبقريّة الأديبين — الأدب العربي وأدب الهند الإسلامي — من تماثل الآفاق ، وتشابه الغايات ، وتجاوب أصداء المعاني الإنسانية على ما بين ألفاظ لسانيها من تباعد .. فكان مؤدّى هذه السفارة التي اضطلع بها هذا الأديب العربي بين لغتين متباعدتين في الألفاظ سفارةً روحية عظيمة الخطر في الحياة الحاضرة بين أمتين حالها واحدة في واقع الأمر وحقيقته ، سرعانَ ما وجدت حسن قدرها من حكومته الرشيدة بدعوته الى توثيقها بالسفارة السياسية بينها وبين الحكومة التي كانت وليدة جهاد الشاعر الحكيم السياسي « محمد إقبال » وأترابه

في الجناح الشرقي من وطن الإسلام الأكبر ، وما برحت جلائل الأعمال والآثار من وحي هذا الأديب الصادق الحر ومن ثماره .

وعملُ المؤلف في هذا الكتاب ، تلخيص دقيق للمجهود الذي أنفقه – في السنين الطوال – في درس الشاعر الحكيم ، وفي الإفاضة في التعريف به ورواية أخباره وترجمة آثاره من شعر ونثر ومن أدب وفلسفة .. ساقه مساقاً بارعاً في ثلاثة أبواب أشتملت على خمسة عشر فصلاً ، لكل باب خمسة فصول ؛ وهذه الأبواب الثلاثة هي : سيرة الشاعر وفلسفته وشعره ، مقدماً لها مقدمة فيها « ما يقرّب الى القارىء صورة الشاعر ، ويجمل له دعوته ؛ ليهيّئاً لقراءة هذا الكتاب طلباً للتفصيل ورغبةً في المزيد ، وشوقاً الى شعر بديع وفلسفة أُنُف ، وإعجاباً بالفكر الخلّق ، والمفكر الحرّ ، والفيلسوف الذي لا يسير مع الزمان ، ولا يخضع لتقلّب الحدثان ، والشاعر الذي ينفخ الحياة في الموات ، ويبعث في القفر ألوان النّبات ، ويُشعِلُ الجمر الخامد في الرماد الهامد [1] » وَصَفَ فيها « كيف سمع بإقبال أسماً مُبهَماً ، وكيف زادت معرفته به على مرّ الزمان ، حتى وقع في بحره وسبح في لُجَجه ، ثم أوى الى الساحل ينظر العباب الزاخر ، والآذيّ الثائر ، ويصف ما رأى لمن لم يعرفه معرفته ، ولم يولع به ولعه [2] » .

وأشهد أن المؤلف كان عظيم الحظوظ من التوفيق فيما أصطفى من سيرة مشرقة المطالع والأنوار ، أزدحمت فيهما صور العظمة : عظمة الروح والطموح والفكر ، وزخرت بأروع معاني الحياة النبيلة .. وفيما أعطانا من صور نواحي هذه السيرة الجليلة وما أمتازت به من إبداع وجمال وقوة .. وفيما صوّرها به : من أسلوب أدبي مشرق جميل بريء من التكلف والتعقيد ، ومن ألفاظ رشاق زائنات لمعانيه مقدودة على قدودها ما يعيبها طول ولا قصر .

ويقيناً ان السرّ في هذا التوفيق الذي أصابه المؤلّف في كتابه ، ليس مردّه الى لوذعيته وجدها ، ولكن اليها والى ما أشرت اليه من قبل من وشائج قربى الروح والفكر والعقيدة بينه وبين الشاعر الحكيم ، والى تعمقه في درسه وطول رياضته لمعانيه وتشرّبه أغراضه

(١) ص ٣ . (٢) ص ٤ .

وأفكاره ، فهو لم يختشب القول فيه اختشاباً ، ولا لفّق فيه من كلّ وادٍ لِفْقاً لا يجانس صاحبه كما يفعل معظم المتصدّين لكتابة تراجم الرجال ، لكنه درس ووعى وتمثّل وحلّ روحاً في روح ، ثمّ أدّى ما أدّى كما يفصح الروح عن الروح .

فليت جميع الذين يقتحمون حَرَم التأليف يستأنون ويفكّرون في شأنه ألف مرّة قبل أن يكلفوا أنفسهم الدخول فيه مرّة ، يستأنون ولا يدنون من هذا الحرم إلا أبطالاً شاكين مجرّبين ، مقدّرين أثر ما يقدمونه في توجيه الأجيال ومنفعة الناس .. إذن لَنُقِيلَ الفكر والعلم عندنا نقلة عالية المربأ ، بالغة الجلال والكمال ، وإذن لبلغنا الحظّ الذي نتوق اليه من التوفيق في الحياة بين الأقوياء : أقوياء الفكر ، وأقوياء العلم ، وأقوياء السلطان .

محمد مهدي الأثري

طبقات الأطباء والحكماء

تأليف سليمان بن حسان الأندلسي — تحقيق فؤاد سيد ، ومن منشورات المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة

كتاب طبقات الأطباء والحكماء ، من الكتب العربية القديمة الأولى المؤلفة في سير العلماء المشتغلين بالعلوم والفلسفة ، فهو من هذه الناحية مرجع مهم لدراسة تطور الحركة العلمية عند العرب . وهو من مؤلفات أبي داوود سليمان بن حسان الأندلسي المتوفى سنة ٣٧٧ للهجرة . ولهذه الميزة أهميتها لمن يريد الوقوف على الحركة العلمية في المغرب العربي ؛ خاصة أنّ معارفنا عنها قليلة ويا للأسف ، والمصادر عنها معدودة ، فهو مورد مهم يفيدنا في تتبع البحوث العربية في الدولة الأموية العربية .

يتضمن الكتاب مقدمة في التعريف به وفي مؤلفه وفي الكتب التي استعان بها في تأليفه ، وفي مظانّه ، يليها المتن وما كتب عليه من شروح بلغت ١١٦ صفحة . وقد بُدِيء المتن بالهرامسة الثلاثة ، وانتهى بسيرة محمد بن عبدون الجبلي المدوي . والغالب على التراجم

الإيجاز والاختصار . وقد جعلها المؤلف تسع طبقات ، تضمنت الطبقات الخمس الأولى تراجم حكماء الروم . أما الطبقات الباقية ، فقد خصصت على هذا النحو : خصصت الطبقة السادسة بالحارث بن كلدة وابن أبي رمثة وابن أبجر وما سرجويه ، وخصصت الطبقة السابعة بمن برع في الفلسفة والطب في الإسلام وهم بختيشوع وجبريل ويوحنا بن ماسويه ويوحنا بن البطريق وأبو يوسف يعقوب الكندي وثابت بن قرة الحراني وقسطا بن لوقا البعلبكي ومحمد بن زكريا الرازي وثابت بن سنان بن ثابت بن قرة الصابي وابن وصيف الصاري ونسطاس ، وجعل الطبقة الثامنة حكماء الإسلام ممن سكن المغرب وهم اسحاق بن عمران واسحاق بن سليمان الاسرائيلي وابن الجزار . أما الطبقة التاسعة ، فهم حكماء الأندلس ، وهم : حمدين بن أبا وجواد الطبيب النصراني والحراني وخالد بن يزيد وابن ملوكة النصراني واسحاق الطبيب وعمران ابن أبي عمر ومحمد بن فتح طحلون ويحيى بن اسحاق وأبو بكر سليمان بن باج وابن أم البنين وسعيد بن عبد ربه وعمر بن بريق وأصبغ بن يحيى ومحمد بن تمليخ وأبو الوليد الكتاني وأحمد بن حكم بن حفصون وأبو بكر أحمد بن جابر وأبو عبد الملك الثقفي وأبو موسى هارون الأشوني وأحمد بن يونس وعمرو بن يونس ومحمد بن عبدون الجبلي . هؤلاء هم الرجال الذين ترجم لهم ابن جلجل ، وكوّن من تراجمهم هذا الكتاب . ولا يعني هذا أن الرجال المذكورين في الطبقتين الثامنة والتاسعة هم كلهم من أهل المغرب ، فبينهم من هو من أهل المشرق من أهل ما وراء النهر أو من فارس أو من العراق أدخلهم في عداد الطبقتين ؛ لأنهم كانوا قد تركوا أوطانهم وهاجروا الى المغرب ومارسوا حرفتهم زمناً هناك .

وقد استعان المؤلف في تدوين كتابه هذا بجملة موارد ذكرها في المقدمة ، منها : كتاب الألوف لأبي معشر المنجم ، وكتاب « هروشيش » « هروشيوش » ، وكتاب القروانقة ليرونم الترجمان ، وكتاب ايزيدورس الاشبيلي ، وكتب أخرى أشير اليها في المتن لا أجد حاجة الى ذكرها ، اذ تحدث عنها المحقق حديثاً فيه الكفاية والتركيز ، وأشار الى مظانها وأماكن وجودها إن كانت مخطوطة باقية . والكتاب على اختصاره وإيجازه ، ذو فائدة ومنفعة ،

ولا سيما عن الأندلس ، فعلمنا بأحوالها كما قلت قليل ، وهو يذكر أموراً لا نجدها في كتب أخرى ، ويشير الى مؤلفات ألفت في الطب وفي العلوم الأخرى ضاعت أصولها وأسماؤها أيضاً في الأكثر ، كما أنه يذكر أسماء أدوية وتراكيب ابتدعها بعض الأطباء ، وهذا مما يندر العثور عليه في المؤلفات الأخرى المماثلة ، ويشير في بعض الأحيان الى الأموال الطائلة التي حصل عليها مكتشفو تلك الأدوية ، والى محاولة بعض الأطباء معرفة أسرار تلك الأدوية وما تتركب منه لبيعها في الأسواق للمرضى ، وفيه كذلك اشارات الى أخلاق بعض الأطباء .

ومحقق الكتاب ، السيد فؤاد سيد أمين المخطوطات بدار الكتب المصرية ، ضليع في تتبع المخطوطات وممارسة خفاياها . وقد بذل مجهوداً كبيراً في تحقيقه وشرحه للغامض الذي يحتاج الى تفسير وشرح ، وللكتب التي أشير اليها في المتن ، وهي كتب لا يعرفها إلا المتتبعون للمخطوطات من أمثاله ، فزاد بذلك من قيمة الكتاب .

وقد تولى المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة الإنفاق على طبع الكتاب ، وقد نشر من قبل مطبوعات عربية ثمينة ، منها المحقق ومنها المؤلف ، فله وللمحقق الشكر والتقدير .

قطع من كتاب الردة

تأليف أبي بزيد وثيمة بن موسى بن الفرات الفارسي الفسوي الوشاء المتوفى سنة ٢٣٧ هـ (١)

نشر الدكتور « ولهلم هونرباخ » هذا الكتاب بالعربية وبالألمانية في سنة ١٩٥١ م بمدينة « مانتس » في ألمانية ، وأهدى مجمع العلوم والآداب الألماني (٢) نسخة منه الى مجمعنا .

وكتاب الردة ، ويسمى أيضاً بكتاب أخبار الردة ، من الكتب التي لم يعثر على أصلها الكامل حتى الآن ، وهو لأبي بزيد وثيمة المتوفى سنة « ٢٣٧ » للهجرة من أهل « فسا »

(١) Watima's Kitab ar-Riddaans Ibn Hagar's Isàba

(٢) Akdemie der Wissenschaften un der Literatur. .

من فارس ، وكان يتعاطى التجارة بالأقمشة « الموشاة » بالحرير فعرف لذلك بالوشاء . هاجر من موطنه « فسا » الى البصرة ، ولكنه لم يستقر فيها ، بل رحل عنها الى مصر ، ومن مصر الى الأندلس ، ثم ترك الأندلس وعاد الى مصر حيث أستقر بها الى أن أدركته الوفاة ، تاركاً ولداً أسمه « عمارة » .

وقد أشتهر المؤلف بكتابه هذا . وهو كتاب أستعان به رجال التأريخ في بحوثهم في الردّة ، ومنهم الحافظ أبن حجر الذي أقتبس فصولاً منه . وعلى هذه القتبسات أعتمد « هونرباخ » في تقديم قطع منه الى القراء . وقد ترجم هذه القطع الى الألمانية ، وقدم لها مقدمة في ٣٩ صفحة . أما النص العربي ، فيقع في « ٣٩ » صفحة من القطع الوسط .

وقد أدمج أبن حجر هذه القطع في جملة الروايات التي أخذها من موارد أخرى مثل أبن الكلبي . ونجد في تأريخ الطبري موارد أخرى أعتمد عليها في فصل الردّة ، أهمها كتاب سيف أبن عمر الأسدي ، وهو مؤرخ متّهم في أخباره . وهناك مؤلفون ألفوا في الردّة ، منهم الواقدي والمدائني[1] . ولمعرفة قيمة كتاب وثيمة والموارد التي أستعان بها في تأليف كتابه ، تستحسن المقارنة بين هذه القطع المدونة في كتاب أبن حجر ، وما دونه الطبري وغيره عن هذا الموضوع .

وكنت أودّ لو قابل الدكتور « هونرباخ » بين القطع التي أقتبسها من أبن حجر وما دونه الطبري من قطع أنتزعها من كتاب سيف أو غيره عن الردّة ، لنعرف موارد وثيمة ، ولنقف على الفروق والطابقات فيما بين هذه المؤلفات . ولو كان قد فعل ذلك لسدّ نقصاً مهماً في الكتاب .

(١) راجع « موارد تأريخ الطبري » في المجلد الأول من مجلة المجمع العلمي العراقي (ص ١٨٢) .

قره كوز

لعبة خيال الظل التركية

KARAGÖS TÜRKISCHE SCHATTENSPILLE

وهذا عنوان كتاب وضع بالألمانية في « القره كوز » اللعبة المعروفة المحببة عند الأتراك . وهي لعبة للتسلية والترفيه ، ولنقد المجتمع بأسلوب فكاهي . نشأت في عاصمة الدولة العثمانية في البيآت الشعبية ، ثم غزت القصور وبلاط السلطان ، فمثلت أمام السلطان « سليمان » « ١٥٢٠—١٥٦٦ » ، ولا تزال حتى الآن حبيبة الى نفوس الأتراك . وقد عرفها العراق في أواخر حكمهم فيه ، ولا يزال كثير من أهل بغداد ، الذين عاصروا تلك الأيام ، يتحدثون عن لياليها الحسان .

وقد ألف فيها وفي تأريخها جماعة من الأتراك ، كما كتب فيها في دائرة المعارف الإسلامية . أما هذا الكتاب ، فهو من صنع المستشرق الألماني المعروف « هلموت ريتر » الذي أمضى سنين كثيرة من حياته في مدينة « استنبول » ، مديراً للمعهد الألماني الشرقي هناك ، مشتغلاً فيها بالدراسة والتأليف والتنقيب عن الآثار العربية والإسلامية .

والكتاب مقدمة قصيرة في « القره كوز » ، ثم مجموعة تمثيليات تركية شهيرة من نوع « القره كوز » ، وقد سبقت كل تمثيلية بمقدمة ألمانية في القصة وفي أشخاصها والغاية منها ، ليتمكن القارىء الألماني من الوقوف عليها ومن فهمها وفهم مغزاها ، ويبلغ جميعها (٦٣٦) صفحة من القطع الوسط ، تليها فهارس في الألعاب وفي الشخصيات والأسماء تبلغ زهاء (٢٠) صفحة ، وفهرس في توضيح معاني الكلمات والأمثال والحكم الواردة في هذه الأقصوصات والتمثيليات ، ثم صور ملونة لشخصيات الروايات عددها سبع عشرة صورة ، وصور أخرى غير ملونة عددها ٩٨ صورة ، و ٦٥ لوحاً .

وغاية المؤلف من نشر هذا الكتاب ، وضع تمثيليات « القره كوز » بين أيدي الأتراك ،

مطبوعة طبعاً صحيحاً ، ليتمتعوا بلذتهـــا ، وليقفوا عليها ، وهو بذلك يهيء التراث القديم للأجيال الحديثة التي نبا ذوقها عن التمتع بهيجة الآداب القديمة ولذتها ؛ ثم تيسير هـذا الأدب العثماني للألمان وتعريفهم بنوع جديد من أنواع نقد المجتمع في الشرق الأوسط ، وهو معروف عندهم أيضاً . وقد كان له شأن كبير لديهم في القرون الوسطى حتى القرن التاسع عشر حيث اختفت وسائل التسلية الحديثة ونقد المجتمع بالأساليب القديمة ، فأضعفتها أو أهلكتها في بعض الأحيان .

وهذا الكتاب النفيس هو في جملة ما أهـدته « جمعية البحوث الألمانيـة » الى « المجمع العلمي العراقي » ، فلها شكر المجمع وتقديره .

مجلة معهد المخطوطات العربية

يصدرها معهد المخطوطات العربية بالقاهرة

هذه المجلة من خيرة ما قرأت عن المخطوطات العربية في اللغة العربية ، فهي سفر خاص بهذا الموضوع المهم ، الذي هو الأساس الذي يعتمد عليه كل باحث في كتابة أي بحث علمي مركز في التراث العربي . يخرجها « معهد المخطوطات العربية » بالقاهرة . وهو معهد تابع للإدارة الثقافية بالأمانة العامـة لجامعة الدول العربية ، أنشيء بموجب قرار مجلس الجامعة العربيـــة المؤرخ في ٤ نيسان ١٩٤٦ . وقد حددت أهدافه ومهمته بما يلي :

١) جمع فهارس المخطوطات العربية في دور الكتب العامة والخاصة ، وفهارس المخطوطات التي يمتلكها الأفراد ، لتوحيدها في فهرس عام .

٢) تصوير أكبر عدد ممكن من المخطوطات العربية القيمة .

٣) وضع هذه المصورات تحت تصرف العلماء ، بعرضها لمن يطلبها للاطلاع عليها بواسطة الآلات العارضة المكبرة ، أو بإعطاء صور مكبرة منها بأسعار منهاودة ، أو بإعارة نسخة ثانية منها للعلماء الذين يطلبونها من البلدان الأخرى بواسطة المؤسسات العلمية .

٤) طبع صور المخطوطات القيمة التي تمتّها صحيح وخطّها مقروء ، ونشر نصوص المخطوطات ذات الأهمية الكبرى .

٥) تنظيم التعاون بين العلماء والمؤسسات العلمية في سبيل نشر المخطوطات ، وتزويد الناشرين المعلومات اللازمة عن المخطوطات التي يعنون بها ، وإعلامهم بأسماء من يعني بمخطوطات مماثلة لمخطوطاتهم أو مشابهة له .

٦) اصدار نشرة دورية عما طبع أو يطبع من المخطوطات العربية والإشارة الى ما هو معدّ منها للطبع .

بموجب هذا القرار الخطير ، أنشيء هذا المعهد الذي سيكون إذا ساعدته الظروف وتوافر له المال اللازم وسار بمثل هذه الهمة ، المرجع الأول في العالم ولا شك للباحثين والعلماء في الحصول على معلومات عن المخطوطات العربية وأصولها ، ومظانّها ، وما طبع منها ، وما لم يطبع . إذ يندر أن ترى اليوم معهداً للمخطوطات في العالم ، خصص نفسه بالمخطوطات ، وقصر جهده على جمع كل ما يمكن جمعه وتصوير كل ما يمكن تصويره لحفظه في محل واحد ، وتيسيره للمراجعين ، مع الإشارة اليه والتعريف به في الفهارس التي أعدها المعهد لهذه المخطوطات ، وفي المجلة التي نتحدث عنها ، وبذلك سهل للباحثين عملاً كان من غير الممكن قيامهم به .

والمجلة التي أشير اليها قد صدر الجزء الأول منها في مايس سنة ١٩٥٥ م ، وصدر الجزء الثاني منها في تشرين الأول سنة ١٩٥٥ م . وهذان الشهران هما موعدا صدور الجزءين في كل عام .

وقد أشتمل الجزء الأول على « ١٦٠ » صفحة من القطع المتوسط . أما الجزء الثاني ، فقد تكوّن من « ١٩٩ » صفحة بهذا القطع . وقد أسهم في مادتها باحثون من مختلف أنحاء العالم العربي ممن عرفوا بولعهم بدراسة المخطوطات أو أقتنائها وممن يتولون وظائف ادارة خزائنها والإشراف عليها ، فعرف بعضهم بعض خزائن الكتب الحاضرة ، ووصف بعض آخر بعض دور الكتب القديمة ، ونشر آخرون نماذج من خطوط مشاهير المؤلفين وبعض الرسائل

النادرة ، كما ألحق بالمجلة معجم فيما نشر من المخطوطات العربية في عام ١٩٥٤ م في البلاد العربية وفي بعض البلاد الاسلامية والغربية ، وغير ذلك مما له صلة وعلاقة بعالم المخطوطات .

وإصدار مجلة في موضوع علمي مركّز ، ليس من الأمور السهلة الهينة ، فالمشتغلون ببحث المخطوطات وإن كان عددهم كثيراً غير أن المتقنين الملمين به هم في الواقع قليلون ، ومن هنا جاءت الصعوبات في إخراج دوريات في أوقات منتظمة عن المخطوطات . ولهذا فاني أقدر المشقات التي يكابدها مدير معهد المخطوطات العربية الدكتور صلاح الدين المنجد وجماعته في إخراج المجلة وفي جمع شتات مادتها من عالم فسيح واســـع الأرجاء . غير أن هذا لا يمنع من طلب توجيه عناية الكتاب والمساهمين في هذه المجلة الى وجوب إفادة القراء بما فيه جدة وأصالة وتركيز مع مراعاة كل ما يجب ذكره عن المخطوطات من أوصافها وأصحاب خطوطها وتاريخها والإشارة الى من تحدث عنها والى المواضع التي هي فيها ، لتقديم مادة مساعدة لمن يريد نشر المخطوطات أو اقتناء نسخ منها .

ولقد لاحظت أن بعض ما نشر عن بعض المكتبات موجز لا يتجاوز أسطراً أو صفحة أو صفحتين . ولا أعتراض لديّ على الإيجاز المركز ، فالإيجاز المركز هو الأسلوب العلمي الممتاز . أما تقديم موجز عن مكتبة تحتوي على عشرات أو مئات من المخطوطات يكتفى فيه باسم المكتبة وموضعها وأن لها فهرستاً أو ليس لها فهرست وأمثال ذلك ، كما قرأت ذلك في الجزء الأول من المجلة ، فهو إيجاز مخل ، لا يزيد تدوينه في علم القاريء شيئاً ، ولا ينقص عدم تدوينه من علمه شيئاً . وقد كنت أودّ لو تفضل أصحاب هذه الأسطر بالإشارة الى فريدة أو فريدتين أو جملة فرائد مما عثروا عليه بين مخطوطات المكتبة التي يتحدثون عنها ، إذن لأفادونا بذلك فائدة كبيرة . كذلك وجدت تسرعاً في تدوين أسماء المخطوطات وأسماء المؤلفين وفي ضبط العبارات والجمل المقتبسة . والتسرع في مثل هـذه الأمور مزلّة ، يوقع الذين يعتمدون على أصحاب هذه المقالات الواضعين ثقتهم بهم في الخطأ ، كما وجدت من بعضهم نبواً في حسن الانتقاء ، فأهملوا الإشارات الى مخطوطات مهمة ثمينة أشار اليها بروكلمن في كتابه في تأريخ آداب

اللغة العربية أو غيره ، بينما أشاروا الى مخطوطات لا تقاس الى ما أهملوه . أما إعادة نشر موضوع منشور بعبارات معدّلة بعض التعديل ، أو بأختصاره ، فقد يكون لصاحبه عذر عدم وقوف قراء هـــذه المجلة على أصل المقال ، فأحب تقديمه اليهم مجـدداً مريداً تجديد الفائدة والأطلاع . ولكن هذا العذر مع ذلك بارد ، لا يقدم عليـه إلا الكسلان الذي يريد تسـويد الصحائف من غير نظر الى فائدة الناس وأصول النشر .

ومن البحوث المهمة في المجلة « معجم ما نشر من المخطوطات العربية في البلاد العربية ، وفي البلاد الاسلامية ، وفي البلاد الغربية » . فهو مورد للباحث والمتتبع ، ودليل لأصحاب الرغبة في أقتناء الكتب المخطوطة . ولكن رأيت القسمين الخاصين منه بالبلاد الإسلامية والغربية ضعيفين جداً ، فما ذكر فيهما معدود محدود ، ثم إن هـذا القليل لا يقاس الى ما أهمل ، لا من حيث الأهمية ولا من حيث التحقيق والعناية . كما وجدت الدرجات التي أعطيت للتحقيق غير موزونة ولا دقيقة في كثير من الأحايين ، ومن يقوم بوظيفة المحاسب الممتحن عليه أن يكون دقيقاً صارماً في منح الدرجات . وعندي أن خير ما يمكن صنعه في الفصل هو الأستزادة من المراسلين المعرّفين للكتب ، بتعيين مراسل أو أكثر في كل قطر من الأقطار المعنية بالعربيات والإسلاميات من أصحاب العلم والدراية ، يقدم كشفاً بما يطبع من مخطوطات يكتفي فيه بشروط التعريف من ذكر أسم المؤلف إن عرف وأسم المخطوطة وأسم المحقق ومكان الطبع والسنة التي طبع المطبوع فيها وعدد صحائف المتن والمقدمة والفهارس وأمثال ذلك ، على أن تترك الإشارة الى درجة التحقيق الى فصل آخر هو نقد الكتب ، ليراعى في هـذا الفصل جانب التخصص ، وهو من أهم أركان النقد . فالحكم على الأشياء لا يكون منطقياً ولا سليما إلا إذا صدر من متخصص بذلك الشيء خبير به . ويكون ذلك بتكليف العلماء المتخصصين في البلاد العربية والإسلامية والغربية نقدَ هذه الكتب ، على أن يراعى في ذلك جانب التخصص والأنصراف الى البحث ، بأن يعطى ما يطبع في الفلسفة مثلاً لمن عرف وأشتهر وتخصص بهـذا البحث ، مع مراعاة العصر إن أمكن ونوع الفلسفة واتقان لغة الناشر ، وهكذا في سائر فروع البحث .

وبذلك نحصل فيما أرى على نقد علمي صحيح سليم .

وسرّني بحث « قواعد تحقيق النصوص » للدكتور صلاح الدين المنجد ، إذ وضع لمن يقدمون على نشر المخطوطات دليلاً ومنهاجاً مكتوباً يريهم كيف يكون التحقيق وما معناه ، وأن التحقيق على الأسلوب العلمي ليس مطلباً سهلاً ميسوراً : ليس هو مجرد قراءة الأصول ومعارضة بين النسخ تنتهي بإثبات اختلاف ألفاظها في الحاشية ، وتجيز تسمية فاعلي ذلك بالمحققين ، بل هو شيء فوق ذلك قد يزيد جهله على جهل التأليف ، ولا يستطيع الاضطلاع به إلا أرباب الكفايات المشهود لهم بالعمق ونفاذ البصيرة والقدرة التامة على التخريج والضبط والشرح ، ولذلك كان فضل المحققين وجهدهم ليس بأقلّ من فضل المؤلفين وجهدهم إن لم يكونا أكبر من ذلك .

ورجائي — بعدُ — لهذه المجلة المفيدة أطراد التوفيق ، ومتابعة السير قُدُماً نحو الكمال الذي هي خليقة به .

ملتقطات من الجواب على اقتراح الرهبان

تأليف الدكتور ميخائيل مشاقة — تحقيق أسد رستم وصبحي أبو شقرا ، ١٨٥ ص ، من منشورات مديرية الآثار العامة بلبنان ، سنة ١٩٥٥

الدكتور ميخائيل مشاقة ، من أسرة يونانية الأصل طرابلسية المنشأ ، انتقلت من جزيرة كورفو الى طرابلس لبنان في منتصف القرن الثامن عشر للاتّجار بمشاقة الحرير . وهذا الكتاب في سيرة هذه الأسرة ، وفي الحوادث والتطورات التي حدثت في بلاد الشام في عهدها ، وقد تطرق فيه مؤلفه الى نواح عديدة من نواحي الحياة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ، فجاء بأمور لا تكاد تجدها في موارد أخرى . فهو من النصوص والوثائق التأريخية الخطيرة عن بلاد الشام ، وعن الأوضاع في مصر ، وعن أحوال المماليك وسياسة محمد علي باشا بمصر وابنه ابراهيم باشا ، وعن سياسة الفرنسيين بالنسبة لبلاد الشام ومصر ، وعن أعمال ابراهيم باشا الجزار ، وعن حكم المصريين في هذه البلاد وأثر القناصل

البريطانيين والأجانب في الحكم الداخلي لهذه البلاد .

وقد كتب بعربية قد تخرج عن قواعدهـــا في بعض الأحيان ، لتأثرها بالعامية ، وفيها ألفاظ وتعابير شامية وما كان مستعملاً في ذلك الزمن من مصطلحات . وهو على صغره جم الفائدة للمؤرخ ، ولمن يريد الوقوف على أحوال بلاد الشام والمملكة العثمانية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين .

مباهج الفلسفة

تأليف ول ديورانت ، ترجمة أحمد فؤاد الأهواني ، جزءان ، مطبعة مصر للطباعة والنشر

كتاب في فتنة الفلسفة وفي المنطق و« الإيستمولوجيا » وفيما وراء الطبيعة « الميتافيزيقا » وفي مشكلات أخلاقيـة وعلم الجمال وفي معنى التاريخ والفلسفة السياسية والدين وفي الحياة والموت ، فهي أقســام ستة رئيسة ، يتألف كل قسم منها من أجزاء وفصول ، هي في مشكلات أكثرها مثيرة تهم كل إنسان ، كتبت على الطريقة الأمريكية بأسلوب سهل جذاب .

وهو في أصله الانكليزي في جزء واحد ، نشر بعنوان « صروح الفلسفة Mansions of Philosophy » . فلما نقل الى العربية ، طبع في جزءين : الأول في « ٣٠٣ » صفحات ، والثاني في « ٣٢٥ » صفحة من القطع الوسط . وقد طبعا طبعاً متقناً على ورق صقيل في مطبعة مصر للطباعة والنشر بنفقة مؤسسة فرنكلين ، ونقله الى العربية هو الدكتور أحمد فؤاد الأهواني من أساتذة جامعة القاهرة ومن المتخصصين بالفلسفة . وأما مؤلفه ، فهو الأســـتاذ « ول ديورانت » من أساتذة الجامعات الأمريكية وصاحب كتاب « قصة الفلسفة » الشهير الذي راج رواجاً كبيراً أثار دهشة مؤلفه نفسه ، وكتاب « قصـــة الحضارة » الذي قررت الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية نقله الى العربية ، وطبعته فعلاً في أجزاء ، ولاقى في البلاد العربية رواجاً كبيراً . ونرجو أن تستمر في إخراج ما تبقى منه ، ليقف عليه المثقفون العرب ، وليطلعوا على رأي هذا المؤلف في الإنسانية وفي تفسير التاريخ .

ومؤلف الكتاب صاحب رأي ودعوة ، يدعو الى رأيه لأنه يرى أن المادية قد طغت على القيم الروحية في القرن العشرين ، وأن الإنسان صار عبداً طيعاً للمادة ، فهو لا يتأثر إلا بها ، ولا يؤمن إلا بفلسفة المنفعة والفائدة المادية المرجوة من كل عمل ، فهو لذلك يسعى جاهداً كغيره من المفكرين ممن يرون هذا الرأي لإفهام الناس أن المادة ليست غاية ، وأن الانسانية مثل وفضائل ، وأن الروح أسمى من المادة ، وأن الإنسان بعقله وبفضله وبما يقدمه الى البشرية من أعمال ، لا بما يملكه من نقود ومال وعقار . وهو يرى لتنفيذ هذه الفكرة تبسيط الفلسفة وشرح معضلاتها بأسلوب سهل يمكن ادراكه وفهمه ، ليقف من لم يرزقه الله التخصص في هذا الموضوع على آراء المفكرين الانسانيين وأفكارهم في هذه الحياة ، ومن أجل هذا البدأ وضع كتابه هذا . وهو كتاب لا أستطيع أن أسميه تأريخاً للفلسفة ، ولا عرضاً عاماً لها ، وإنما هو فصول في مشكلات عامة تحدث للإنسان ، فتؤثر في مجرى حياته وتربك وضعه ، ولهذا جاء يشرح لها وبدواء سهل بسيط غير مركب ولا معقد ، هو أن تقرأ وتفكر وتعالج المشكلات بروية وتدبر ، فتخرج عندئذ انساناً معافىً له فكر ورأي وفلسفة متماسكة للحياة .

وقد طالعت فصول الكتاب كلها ، فأعجبت ببلاغة المؤلف وبراعته في العرض ، وباحاطته الواسعة في مشكلات الإنسان . ومن براعته أتباعه جملة طرق في العرض ، فهو واصف ناقد في بعض الفصول ، وهو مؤلف مسرحي في فصول أخرى يدير الموضوع على طريقة المحاورة والجدل بأن يتصور مجموعة من الفلاسفة والمفكرين ذوي ميول وآراء متباينة أجتمعوا في محل ما ، فجرهم أجتماعهم الى الجدل والبحث وعرض الآراء بأسلوب بسيط سهل ، ليكون في امكان القارىء فهمها وهضمها وتكوين رأي خاص عنها . وهو بهذا التنويع في عرض كتابه يؤثر في نفوس القراء تأثيراً كبيراً يجعل من المستحيل على القارىء ترك الكتاب قبل إنجازه قراءة .

أما الترجمة ، فهي جميلة الأسلوب ، واضحة سهلة خالية من التعقيد ، وكل ما أرجوه أن

يخرج القارىء العربي بعد قراءته لهذا الكتاب وأمثاله من الكتب المؤلفة في الإنسانية وفي المثل البشرية ، وهو صاحب مثل وعقائد سليمة له في الحياة هدف إنساني ، وأن يشعر أنه إنسان ، وأن الانسانية ليست حياة قصيرة وأكلاً وشرباً ولذة جسمانية ، وإنما هي شيء أسمى من هذا ، وأن قياس الإنسانية بعملها في طرق الخير لنفع الجميع ، لا في عملها للنفع الخاص ، وإلا كان الإنسان حيواناً مثل بقية الحيوانات ، أمتيازه عليها أنه حيوان يمشي على رجلين .

النظرة العلمية

تأليف برتراند رسل ، تعريب عثمان نويه ، منشورات الادارة الثقافية بجامعة الدول العربية
عدد صفحاته ٢٦٠ من القطع الصغير

برتراند رسل ، فيلسوف إنكليزي لا يحتاج الى تعريف ، له مؤلفات كثيرة تتحدث عن علمه . وهو من الفلاسفة الذين مالوا الى تبسيط الفلسفة وتقريبها الى الأذهان ، ليكون في امكان غير المتخصصين بهذا الموضوع من المعرفة الانسانية فهمه والإحاطة به . وقد أكسبته هذه الطريقة حظاً كبيراً من الشهرة في بلاده وغيرها .

وقد ظهر كتابه هذا بالانكليزية لأول مرة سنة ١٩٣١ م بعنوان : « The Scientific Outbook » ، وأعيد طبعه سنة ١٩٤٩ م ، وعلى هذه الطبعة أعتمد العرب في نقله الى العربية . وهو في ثلاثة أقسام : القسم الأول في المعرفة العلمية ، وفيه أمثلة على الطريقة العلمية ومميزات الطريقة العلمية وحدودها والميتافيزيقا العلمية والعلم والدين . والقسم الثاني النهج العلمي وهو في بداية النهج العلمي والمنهج في الطبيعة غير الحيّة والمنهج في علم الأحياء والمنهج في علم وظائف الأعضاء والمنهج في علم النفس والمنهج في المجتمع . وأما القسم الثالث ، فهو في المجتمع العلمي ، ويتألف من المجتمعات التي تخلق صناعياً والفرد والمجموع والحكومة العلمية والتربية في المجتمع العلمي والتناسل العلمي والعلم والقيم .

والكتاب خلاصة للأفكار الفلسفية العلمية ، فيها عرض لآراء العلماء في الطبيعة وفي الكون

عن الدين ، ولصاحبه رأي خاص في الدين ، وفيه عرض للمذاهب السياسية ولأنواع الحكومات . وقد كتبه بالطريقة الإنكليزية المركزة ، فهو يركز المسائل التي يريد عرضها في جمل قصيرة علمية مفهومة من غير لجوء الى أساليب الإنشاء البراقة التي يميل اليها العلماء الأمريكيون للتأثير في النفوس .

وقد وددت لو أن المترجم وضع فهرستاً في آخر الكتاب للمصطلحات العربية التي استعملها في مقابل مصطلحات المؤلف بالانكليزية ، إذن لأفادنا بذلك فائدة كبيرة جداً . فمثل هذه الفهارس التي يضعها المتخصصون في نهاية كل كتاب علمي يترجمونه أو يؤلفونه ، تفيد الباحثين فائدة كبيرة في التوصل الى تثبيت المصطلحات ، وتعرض أمام علماء اللغة العربية وأمام المتخصصين بالعلوم آراء متعددة تساعدهم على اختيار الأصلح وتثبيته ، ومن ثم يكتب له الذيوع ، وبهذه الطريقة يمكن تأليف معجم في المصطلحات .

الثقافة الإسلامية والحياة المعاصرة

مجموعة محاضرات مؤتمر الثقافة الاسلامية ، أشرف عليها الدكتور محمد خلف الله ، عدد صفحاتها ٤٨٢ من القطع الوسط ، من مطبوعات مؤسسة فرنكلن للطباعة والنشر

تضمن هذا الكتاب بحوثاً باللغة العربية لعلماء شرقيين وأمريكيين ممن حضروا مؤتمر الثقافة الإسلامية الذي انعقد في جامعة برنستن وفي مكتبة الكونكرس الأمريكي بواشنطن في سبتمبر ١٩٥٣ م . وبعض هذه البحوث مما ألقي في المؤتمر ، وبعضها مما كتب للمؤتمر ولم يحاضر به ، ومنها ما كتب باللغة العربية ، ومنها ما كتب باللغة الانكليزية وتولى نقله الى اللغة العربية الدكتور محمد خلف الله عميد كلية الآداب بجامعة الإسكندرية والدكتور محمود حسين السمرائي ، كما تولى الأول الإشراف على إخراج هذه المجموعة . وقد صدرت بمقدمتين : إحداهما للدكتور محمد خلف الله ، وهي في منهاجها وفي الطريقة التي سار عليها في إخراجها ، والأخرى كتبها الدكتور بايارد دوج مدير الجامعة الأمريكية ببيروت سابقاً .

وقد جاء في مقدمة المشرف اعتذار عن إغفال بحثين من بحوث أعضاء المؤتمر : بحث في نشأة التقويم الهجري في صدر الإسلام للدكتور أمير علي من علماء الهند ، وبحث في « حيرة العقل الباكستاني المسلم في الزمن الحاضر بين أنصار السلطة الدينية وأشباه العلماء من اللاحدة وأتباع المادية الشيوعية » لمظهر الدين صديقي من الباكستان . وكان عذره عن اغفال المقال الأول أن صاحبه طرق نواحي أثارت جدلاً ونقاشاً بين الأعضاء ، كما كان عذره عن اغفال الموضوع الثاني أن صاحبه « من المتخصصين بدراسة الإسلام وعلاقته بالشيوعية كما يبدو ذلك في منشوراته ومؤلفاته ، وكما وضح في مناقشاته أيام المؤتمر . وقد جاء بحثه المطول صورة من هذا التفكير ، إذ تناول فيه حيرة العقل الباكستاني المسلم في هذا الزمن بين أنصار السلطة الدينية وأشباه العلماء من الإلحاديين وأتباع المادية الشيوعية [1] » واذا كان هذا عذراً مقبولاً في نظر الدكتور ، أو في نظر اللجنة التي أشرفت على المؤتمر ، فإنه عذر لا أعتقد أن أحداً سيقبله . فالمؤتمر مؤتمر علم وبحث ، حضره رجال المفروض فيهم أنهم من كبار المتخصصين والعلماء في الإسلاميات ، وما يكتبونه هو عن علم واجتهاد ، وفي كل اجتهاد صواب أو خطأ ، ثم هو رأي ، وكل رأي إما حق وإما باطل . وهو معرض للمناقشة والجدل ، وظهور جدل حول رأي أو شذوذ صاحبه في رأيه لايسوغ إهماله ما دامت الخطة نشر كلّ ما أعدّ أو قيل في ذلك المؤتمر من آراء .

والكتاب في أربعة أقسام : الإسلام والحياة ، والإسلام والغرب ، والتأريخ والاجتماع الإسلامي ، والإسلام في بلاده . وقد تألف القسم الأول من تسعة فصول في : موقف الإسلام من التقدم الفكري والعلمي ، والدين والعلم في الإسلام والمسيحية ، ومذهب الإسلام في الانسان ، والفلسفة الاسلامية الحديثة واتجاهات الفلسفة الإسلامية ، وفلسفة الحرية في الإسلام ، ونواح عامة : من الإسلام والشريعة الاسلامية ، وحقوق الأسرة فيها ، وملاءمة الشريعة لحاجات العصر الاجتماعية . وهي بأقلام علماء مسلمين من مختلف الأقطار الإسلامية

(١) (ص ١٣) .

ما عدا مقالين كتبها أستاذان أمريكيان .

أما القسم الثاني ، فيتكون من خمسة أبحاث هي : في تأثر الأمم الإسلامية بمدنية الغرب ، والتغيير الحضاري في المدنية الاسلامية ، ونواح مشتركة بين العالمين الاسلامي والغربي ، والتأثير الفكري للشيوعية في الإسلام المعاصر ، وأثر الإسلام الثقافي في المسيحية .

وأما القسم الثالث ، فيتألف من تسعة مواد ، هي : العامل الريفي في الحضارة الإسلامية ، والموارد الإنسانية في العالم العربي ، وانثروبولوجيا العرب ، والعرب وتاريخهم ، ولهجات العرب قبل الاسلام ، والحضارة الإسلامية ، وعلم الآثار ، والفكر الرياضي في أدبنا ، ونظام الدراويش وبعض تعاليم الغزالي ذات القيمة الخالدة .

وأما القسم الرابع ، فقد تألف من أحد عشر بحثاً ، هي : الخصائص الأساسية للسياسة الدينية في أندنوسيا ، والقانون الإسلامي واللاهوت في الهند ، ودائرة المعارف العثمانية بحيدرأباد الدكن ، والإسلام عند الأتراك ، وأسس الثقافة الباكستانية ، ومشكلات الأرض في التأريخ التركي ، والبحث العلمي في البلاد العربية السعودية ، والصحافة اللبنانية في العصر الحاضر ، والإصلاح الاجتماعي في مصر ، والتطور الاجتماعي للمرأة في مصر ، والقيم الإسلامية والحياة الأدبية في مصر الحديثة .

هذه هي المادة التي تتكون منها هذا الكتاب ، وهي بحوث كما يظهر من عناوينها مختلفة تتناول نواحي شتى من حياة العالم الإسلامي ، كتبها أناس مختلفون في الجنس وفي الثقافة وفي المستوى العلمي ، بينهم الأستاذ المتفرغ في الجامعة ، وبينهم الهاوي والمحترف للكتابة في موضوعات إسلامية ، وبينهم الصحافي ، ولذلك تجد بوناً بين هذه المقالات في المادة وفي العمق ، ولكنها جميعها سجل مهم عن العالم الاسلامي في مختلف نواحي حياته في مختلف أقطاره ، إن كان منها ما تغلب عليه السطحية وما يتسم بطابع قلة التدقيق أو كثرة الخطأ ، فإن الكتاب بمجموعه مورد قيم وسجل نافع للباحثين وللقراء من جميع الطبقات .

جواد علي

خريدة القصر وجريدة العصر (١)

للعماد الأصبهاني الكاتب

قام المجمع العلمي العراقي أخيراً — جرياً على عادته في إحياء تراث العرب ، في العلوم والفنون والآداب ، عن طريق بعث أمهات الكتب القديمة — بطبع كتاب (خريدة القصر وجريدة العصر) لمؤلفه العماد الأصبهاني القرشي الكاتب . وهو كتاب جليل القدر ، ومرجع واف يعدّ بحق من الموسوعات الأدبية الجامعة ، وقد سجل فيه مؤلفه حياة عصر كامل من عصور الآداب العربية الفنية ، ذلك هو القرن السادس الهجري وشطر مهم من القرن الخامس .

وقد اقتصر المجمع الآن على طبع جزء من القسم العراقي الذي يتضمنه الكتاب ، فجاء في (٤٣٧) صفحة من القطع الكبير ، إذ يتوفر على طبع القسم المصري والقسم الشامي منه الآن أساتذة آخرون في مصر والشام .

وقد قام بتحقيق هذا الجزء ، وضبط متنه ، وشرح ما فيه ، وكتابة مقدمته — الأستاذ المحقق الفاضل محمد بهجة الأثري عضو المجامع العلمية الثلاثة في القاهرة ودمشق وبغداد ، وشاركه في نواح من العمل مهمة الدكتور جميل سعيد رئيس قسم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم . وقد جاء هذا الجزء ، بعد دأب طويل ، تحفةً رائعة في حسن طبعه ، وصحة ضبطه ، ودقة تعليقاته ، ولطف إشاراته ، وتنسيق فهارسه ، بما يكشف عن جهد بالغ ، ومراجعات كثيرة طويلة تشهد للأستاذ المحقق بطول الباع ، والقدم الراسخة في البحث ، والصبر على التنقيب ، وحبّ الاستيعاب وجمع أطراف الموضوع ، كما يكشف عن حاسّة مرهفة في النقد والاستدراك .

وقد جاءت مقدمة الكتاب المستفيضة مثالاً يحتذى في إحاطة البحث حول شخصية العماد الكاتب ، وتقلبه في حياته ، وتحقيق ما جاء في كتابه ، والتنقيب على من كتبه في نصنا

(١) عن مجلة « الأستاذ » التي تصدرها دار المعلمين العالية ببغداد (م ٥ ص ١٧٢) .

الموضوع . فإن الأستاذ المقدم ، لم يكتف بعرض ما توصل اليه من آراء ونظرات خلال بحثه ، بل جعل من نفسه محاسباً ومستدركاً على من تقدم من المؤلفين والكتاب ومن تأخر ، فأقر الحقائق في ميزانها ، وردّ الأمور الى نصابها ، وأدلى بالحجج البيّنة ، وبدّد الشكوك المساورة ، وأضاء في ذلك الطريق للكاتبين والباحثين .

تناول ببحث مستفيض التعريف بعماد الدين الأصبهاني ، فتكلم على نسبه وبيته ، وبيأته الأولى أصبهان ، وبيأته الأخرى الشام والعراق ومصر ، وأثبت شيوخه الذين أخذ عنهم ، وتكلم على كل منهم ، فكان الكلام على تسعة وعشرين شخصاً . ثم عرض لحياته في كنف الخلافة العباسيّة ببغداد ، ثم الدولة الصلاحية الأيوبيّة وبعدها الى وفاته . ثم تكلّم على وفاته ، وعقبه ، وصفته ، وأخلاقه ، وثقافته ، ونثره وشعره ، وكتبه وجملة آثاره . وانتقل بعد ذلك الى التعريف بكتاب الخريدة هذا ، فوصف الكتاب ، وعرض للأصول التي نسج المؤلف على منوالها ، وصحّح أغلاط بعض المؤرخين القدامى والمتأخرين ، وذكر بواعث المؤلف على تأليف كتابه وما كان له من الأثر فيما أُلِّف وصُنِّف بعد ذلك وبخاصة في بحوث المستشرقين وآثارهم . ثم تكلم على قسم شعراء العراق ، وقيمته الأدبية ، وسعي المجمع في إعداد أصوله ونسخه ، ومقابلة بعضها ببعض ، ثم المنهج الذي رسمه لنفسه في التحقيق .

وفي الكتاب تعليقات شتى ، وشروح منتثرة كثيرة هنا وهناك لكثير مما ورد في متن الكتاب مما يستدعي تعقيباً أو توضيحاً .

ولا ريب أن إصدار هذا الجزء قد سد فراغاً كبيراً في المكتبة الأدبية العربية ، وجلّى عصراً من عصور الأدب العراقي يكتنفه الغموض أحسن تجلية .

ونحن نؤمل أن يكون هذا الجزء باكورة طيبة لما تبقّى من الأجزاء ، فيوفّق المجمع لاستكمال هذه السلسلة من غير أن يطول عليه الأمد ، تنفيذاً للمنهج الذي سار عليه ، واستكمالاً لأنسيكلوپيديا العصر ونماذجه ، والله الموفق .

كمال ابراهيم

٣٠٩٠

إنباه الرواة على أنباه النحاة

الجزء الثاني ، بتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم أيضاً

تكلّمنا على الجزء الأول من هـــذا الكتاب النفيس في أحد الأجزاء الصادرة من المجلّة [1] ، وهذا الجزء قـد تناول من أسماء النحاة حرف الدال فما بعده حتى الغين المعجمة ، وقـــد بذل فيه من العناية والتحقيق واختيار الورق مثل ما رأيناه في الجزء الأوّل ، ولنا ملحوظات يسيرة نذكرها بالترتيب :

١ — جاء في (ص ٥) في ترجمة أبي غسان دماذ اللغوي قوله يعني المازني :

وأتعبت بكراً وأصحابَهُ بطول المسائل في كلّ فنْ

فعلّق الأستاذ المحقق في الحاشية : « روى القالي عن المازني أنه قال : والله ما أحب أنه سألني قطّ ، فكيف أتعبني ؟ » ونرى أن الصواب « ما أحسب » ، ومنه الحُسبان أي الظن ، ولا وجه للحبّ في مثل هذا الأمر .

٢ — وجاء في (ص ٢٧) اسم أبي الخطّاب الجَبَلي ، هكذا بالتحريك ، والصواب « الجبُّلي » بفتح الجيم وضمّ الباء المشدّدة نسبة الى « جبُّل » قال ياقوت الحموي بعد ضبطها كما نقلنا : « بليدة بين النعمانية وواسـط في الجانب الشرقي ، كانت مدينة . وأما الآن ، فاني رأيتها مراراً ، وهي قرية كبيرة .. وينسب اليها جماعـة من أهل العلم ، منهم ... وأبو الخطاب محمد بن علي بن محمد بن ابراهيم الجبُّلي الشاعر ، كان من المجيدين ، وكان بينه وبين أبي العلاء المعرّي مشاعرة ، وفيه قال أبو العلاء قصيدته :

غير مجـد في ملّتي واعتقادي نَوْحُ باكٍ ولا ترنّمُ شادي

ومات أبو الخطّاب في ذي القعدة سنة تسع وثلاثين وأربعمائة » .

وترجمه الخطيب في تاريخه (٣/١٠١) ، وابن الجوزي في المنتظم (٨/١٣٥) ، والسمعاني

(١) المجلد الثالث (ص ٤٢٢) ، سنة ١٣٧٤ هـ = ١٩٥٥ م .

في الأنساب في « الجبلي » .

٣ — وجاء في (ص ٢٩) في ترجمة « سليمان بن حيون النحوي الشاعر » قول القفطي : « وسألته : من لقيت من المشايخ ؟ فقال : اصطحبت أنا والمهذب بن العطار في السكك الى بغداد » ... والصواب « ابن العصار » ، وهو علي بن عبد الرحيم الأديب النحوي ، جاءت ترجمته في هذا الكتاب في (ص ٢٩١) منه ، ولا حاجة الى ذكر شيء منه لاشتهار الرجل في عالم الأدب والكتب .

٤ — وجاء في (ص ٧٨) : « ولما أنا يعقوب بن الليث بسيب بني ماوان من أرض السواد » . قلت : الذي قرأناه « سيب بني كوما » كما جاء في التنبيه والاشراف (ص ٣١٩) من الطبعة المصرية ومروج الذهب (٢/٤٤٢) .

٥ — وجاء في (ص ٧٩) قول شريح بن أحمد الشجري الأديب :

وقد عدمتُ صَريح الـ ... تقـــوى جئت بصبيح

ولا وجـه للصبيح من الصريح وهو اللبن الخالص ، فالصواب « بضيح » ، فالضيح هو اللبن الممزوج بالماء . قال الجوهري في الصحاح : « الضيح والضياح بالفتح : اللبن الرقيق الممزوج ، قال الراجز : امتحضا وسقياني الضيحا (١) » .

وقال الزمخشري في أساس البلاغة : « سقوه الضيح والضياح : المذق ، قال : جاؤوا بضيح هل رأيت الذئب قط » .

ورواه المبرد في الكامل : « جاؤوا بمذق » ، قال : قال أحد الرجاز :

بتنا بحسان ومعزاه تئط ... ما زلت أسعى بينهم وألتبط

حتى إذا كاد الظلام يختلط ... جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط

قال المبرد : « يقول [هو أي المذق] في لون الذئب . واللبن إذا أُجهد وخلط بالماء ضرب

(١) يعني أنهما شربا اللبن المحض وسقياه الممزوج .

الى الغيرة [1] » .

٦ — وجاء في (ص ٩١) : « فكان يُزرى على غيره » مضارع « أزرى » ، والصواب « يزدري على غيره » من الثلاثي « زرى » . وفي مختار الصحاح : « زرى عليه فعله : عابه يزري بالكسر زراية بوزن حكاية ... والإزراء : التهاون بالشيء ، يقال : أزرى به اذا قصّر به » وهذا شيء واضح .

٧ — وجاء في حاشية (ص ١٠٤) قول بعضهم : « أما كفاك تلافي في تلافيكا ؟ » ، والصواب « تلافيكا » ؛ لأنّ الشاعر أراد الجناس ، والقاف تذهب به .

٨ — وجاء في (ص ١٣٦) : « عبد الله بن محمد بن علي بن محمد أبو القاسم بن أبي عبد الله الأديب الراقطائي ، ويعرف بابن الخوارزمي ، وراقطا إحدى بلاد البطائح » . وفي هذا النص غلطان : أحدهما راقطا والراقطائي ، والآخر ضبط « الخوارزمي » بضم الخاء وفتح الواو ، فالصواب في الأول « زاوطا والزاوطائي » بالزاي والواو ، والصواب في الثاني فتح الخاء وإشمامها الضمّة على نحو كلمة « الخواجه » . أما « زاوطا » ، فقد قال ياقوت الحموي فيها في معجم البلدان : « زاوَطا : بعد الواو المفتوحة طاء مهملة مقصورة ، لفظة نبطيّة ، وهي بليدة قرب الطيب بين واسط وخوزستان والبصرة ، وقد نسب اليها قوم من الزواة ، وربما قيل زاوطة » .

وأما « خوارزم » ، فقد قال ياقوت أيضاً : « خوارزم : أوله بين الضمّة والفتحة والألف مسترقة مختلسة ليست بألف صحيح ، هكذا يتلفظون به ، وهكذا ينشد قول اللحام فيه :

ما أهل خوارزم سلالة آدم ما هم وحقّ الله غير بهائم » .

ومنه يعلم أنّ الواو تكتب للتنبيه على التلفظ بين الضمة والفتحة ، لا لأن الواو ملفوظة محركة ، ولو لفظنا « خوارزم » بضم الخاء وفتح الواو ما استطعنا أن نقرأ البيت للذكور ،

(١) الكامل (٣/٨١) من طبعة الدالجوني الأزهرية .

وذلك يدل على أن الشعراء أيضاً كانوا يتحاشون تشويه هذا الأسم .

٩ — وجاء في (ص ١٥٦) : « من أهل الحريم الطاهري يسكن شارع التوفيق من درب العوج » هكذا ، وأين شارع التوفيق ، وأين درب العوج ؟ الصواب « شارع دار الرقيق » ، قال ابن جبير في تعداد محال بغداد : « ثم محلّة باب البصرة ، وهي أيضاً مدينة ، وبها جامع المنصور رحمه الله ، وهو جامع كبير عتيق البنيان حفيله ، ثم الشارع ، وهي مدينة أيضاً ... وبين الشارع ومحلّة باب البصرة سوق المارستان » . فالشارع الذي أشار اليه هو « شارع دار الرقيق » .

١٠ — وجاء في (ص ١٧١) : « ودفن يوم الجمعة بساب أبرز » ، والصواب « باب أبرَز » كما في معجم البلدان ، وكرّر الخطأ في ص ٢٢١ بصورة « باب برز » .

١١ — وجاء في حاشية (ص ١٨١) : « أبو علي البصير كان أعمى ، ولقب بالبصير على العادة في التفاؤل . وهو الفضل بن جعفر بن الفضل أبو علي النخعي ، كان من أهل الكوفة ، وسكن بغداد .. » . وفي هذا القول ما يؤخذ ، قال ابن النجار : « الفضل بن جعفر بن الفضل ابن يوسف النخعي أبو علي الشاعر المعروف بالبصير ، من أهل الكوفة ، سكن بغداد ، وكان قدم من عُمرّ مَنْ رأى في أول خلافة المعتصم ومدحه ومدح جماعة من أصحابه وقوّاده ، ومدح المتوكل والفتح بن خاقان . ذكر المرزباني أنه كان أديباً ظريفاً بليغاً مسترسلاً ، وكان يتشيع تشيعاً فيه بعض الغلو ، وله في ذلك أشعار . وكان أعمى ، وإنما لقب بالبصير لأنه كان يجتمع مع إخوانه على النبيذ فيقوم من صدر المجلس ، يريد البول ، فيتخطى الزجاج وكلّ ما في المجلس من آلة ، ويعود الى مكانه ولم يؤخذ بيده ، وهو القائل :

لئن كان يهديني الغلام لوجهتي ... ويقتادني في السير إذْ أنا راكب

لقد يستضيءُ القوم بي في أمورهم ... ويخبو ضياء العين والرأي ثاقب (١)

وبهذا عُلِم أنه سُمّي البصير لاهتدائه في قيامه وقعوده كالبصراء ، لا للتفاؤل ، فقلما

(١) تاريخ بغداد تأليف ابن النجار « نسخة دار الكتب الوطنية بباريس ٢١٣١ الورقة ١٣٨ » .

كانت العرب تتفاءل للأعمى بالإبصار .

١٢ — ونقل في حواشي (ص ١٩٣) : أنَّ أبا اسحاق البرازي وأصحابه صلّوا على أبي القاسم القشيري . والصواب « أبا اسحاق الشيرازي » ، وهو الفقيه الشافعي المشهور ابراهيم ابن علي الفيروزأبادي ، واشتهر بالشيرازي .

١٣ — وجاء في حاشية (ص ٢١٢) : « لابن القيّم الجوزية » . والصواب « لابن قيّم الجوزية » ؛ لأن الأصل في التسمية « ابن قيّم المدرسة الجوزيّة » .

١٤ — وجاء في ترجمة أبي الفرج عبد الوهاب بن هبة الله بن عبد الله ابن السيّبي (ص ٢١٨) أنه « أدّب المقتفي وروى المقتفي عنه » . قال الذهبي في المشتبه (ص ٢٥١) عند الكلام على السيبي : « وأبو البركات أحمد بن عبد الوهاب السيبي عن الصريفيني ، وهو مؤدّب المقتفي ، وقد وهم من جعل شيخ المقتفي عبد الوهاب » . وقال أبو الفرج بن الجوزي في وفيات سنة ٥٠٤ هـ : « عبد الوهاب بن هبة الله ابن السيبي أبو الفرج مؤدّب ولد الخليفة المقتفي ، روى عنه المقتفي الحديث[1] ... » . قال ابن الجوزي جعله مؤدب ولد المقتفي ، فزاد الوهم .

١٥ — وجاء في (ص ٢٨١) في ترجمة ابن دبابا علي بن سعيد بن عثمان السنجاري المتوفى في حدود سنة ستين وخمسمائة تقريباً : أنه « كان يتّجر ، ويختلف الى دمشق ، فباع في بعض سفراته على نُواب أسد الدين شيركوه متاعاً غلط أصحابه بمئتي دينار سورية ؛ فعمل حسابه فوجد الغلط ، فحمل الذهب اليهم ، فجزوه خيراً وشكروه » . وعلق محقق الكتاب أعني محمد أبا الفضل إبراهيم على اسم « أسد الدين شيركوه » قوله : « هو الملك المجاهد أسد الدين شيركوه بن محمد بن أسد الدين شيركوه بن شادي الأيوبي صاحب حمص ، أعطاه ابن عم أبيه صلاح الدين يوسف بن أيوب حمص بعد وفاة أبيه محمد بن شيركوه في سنة ٥٨١ هـ ، وحفظ المسلمين من الفرنج ، ومات بحمص سنة ٦٣٧ هـ . النجوم الزاهرة (٦/٣١٦) .

ولم أعلم الصارف الذي صرف المحقق الفاضل الى اختيار « أسد الدين شيركوه » الحفيد

(١) المنتظم (٩/١٦٧) .

ويترك « أسد الدين شيركوه » الجدّ ، وهو يقرأ أن المعاملَ له بوساطة نوابه توفّي في حدود سنة ٥٦٠ هـ تقريباً ، أفلم يختلج الشك في ذهنه في إمكان صحة أن يتعامل تاجر قد توفي سنة ٥٦٠ هـ وأمير توفي سنة ٦٣٧ هـ ، فالفرق بين تاريخي الوفاتين هو ٧٧ سنة فقط !! وعلى هذا لوصح قول هذا الفاضل ، لوجب في الأقل أن يكون عمر أسد الدين شيركوه ٩٧ سنة ، لتصحّ معاملته التجار وهو في سن العشرين مثلاً . ثم إن الخبر يذكر « دمشق » مكاناً المعاملة ، لا « حمص » ، فهذه كلها لوافت كانت جديرة أن تلفته عن ذلك القول ، ودلائل كان هو حقيقاً أن يستدل بها على استحالة ما ذهب إليه . فالصواب أنّ المراد هو « أسد الدين شيركوه بن شادي » أخو أيوب بن شادي والد صلاح الدين الكبير .

١٦ — وجاء في (ص ٢٩٨) في ترجمة أبي الحسن علي بن عساكر الضرير المقريء : « وحفظ القرآن الكريم بالقراءات الكثيرة على أبي العز القلانسي الواسطي ... وعلى المزرقي » ، وقال محقق الكتاب في التعليق على المزرقي : « هو محمد بن الحسين بن علي أبو بكر الشيباني المزرقي ، عالم مقريء فرضي ... توفي سنة ٥٢٧ . طبقات القراء لابن الجزري (١٣١/٢) وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٢١٥/١) .

قلنا : الصواب « المزرفي » بالفاء لا بالقاف ، نسبةً الى « المزرفة » . قال ياقوت الحمويّ في معجم البلدان : « المزرفة : بالفتح ثم السكون وراء مفتوحة وفاء ، قرية كبيرة فوق بغداد على دجلة ، بينها وبين بغداد ثلاثة فراسخ ، واليها ينسب الرمان المزرفي ، كان فيها قديماً . فأما اليوم ، فليس بها بستان البتة ولا رُمّان ولا غيره ، وهي قريبة من قطربل ، ينسب اليها ... وأبو بكر محمد بن الحسن المزرفي المقريء حدث عن أبي جعفر بن المسلمة وأبي الحسن بن النقور وأبي الغنائم بن المأمون وأبي الحسين بن المهتدي في آخرين ، وهو ثقة صالح ... وكان والده قد خرج الى المزرفة في الفتنة ، ثم عاد فقيل له « المزرفي » . توفي في مستهل المحرم سنة ٥٢٧ هـ .. » . وذكره الذهبي في « المزرفي » من المشتبه (ص ٤٧٨) قال : « المزرفي أبو بكر محمد بن الحسين المقريء مشهور ... » .

١٧ — وجاء في الصفحة نفسها : « وكانت له جماعة بجامع القصر » . والظاهر أن « جماعة » من تصحيف النساخ ، ولعل الصواب « حلقة » ، فهذا المألوف في التعبير عن هذا المعنى ، أو الظاهر أنه وضع « الجماعة » مكان الحلقة لقربها من معناها .

١٨ — وجاء في (ص ٢٩٩) في ترجمة أبي الحسن علي بن فضال المجاشعي هذه الجملة : « هجر مسقط رأسه » وفتح القاف من « مسقط » ، والصواب كسرها ، قال الجوهري في الصحاح : « والمسقط بالفتح : السقوط ... والمسقط مثال المسجد : الموضع ، يقال : هذا مسقط رأسي أي حيث ولدت ، وأنا في مسقط النجم : حيث سقط » .

١٩ — وجاء في حاشيته (ص ٣٠١) : « قرأت على الأنجب أبي السعادات عن أبي العلاء وحية بن هبة الله بن المبارك السقطي » ، وجاء فيها : « وأبو الركاز هبة الله بن المبارك السقطي » . والصواب في الأول « وجيه » ، لا « وحية » ، قال شمس الدين الذهبي في المختصر المحتاج اليه من تاريخ ابن الدبيثي : « وجيه بن هبة الله بن المبارك بن علي السقطي أبو العلاء بن أبي البركات الأزجي من أبناء المحدثين ، سمع أباه وأبا الحسن العلاف وأبا القاسم بن بيان . سمع منه أبو سعد السمعاني وحدثنا عنه ابن الأخضر وسكن أوانا وأظنه ولي قضاءها . قال عمر القرشي : سألت وجيه ابن السقطي عن مولده ، فقال : سنة خمس وتسعين وأربعمائة . وتوفي في ذي القعدة سنة سبع وستين وخمسمائة . قلت [أي الذهبي] : روى عنه الموفق بن قدامة » [1] .

والصواب في الثاني « أبو البركات » كما جاء في نسب ابنه وجيه ، والرجل مشهور .

٢٠ — وجاء (ص ٣٢٤) : « وكان الأحمر حاداً حافظاً » ، ومقتضى الحال يوجب أن تكون الجملة : « وكان الأحمر فظاً » من الفظاظة .

٢١ — وجاء في (ص ٣٢٣) : « وهو مبارك بن منقذ التبريزي » ، والصواب « الشيزري » نسبةً الى « شيزر » ، قال ياقوت في معجمه : « بتقديم الزاي على الراء وفتح

(١) المختصر المحتاج اليه « نسخة المجمع العلمي العراقي ، الورقة ١٢٠ » .

أوله : قلعة تشتمل على كورة بالشام قرب المعرّة بينها وبين حماة ... ، وينسب اليها جماعة منهم الأمراء من بني منقذ وكانوا ملكوها ... » ، فالذي قدمنا ذكره هو « مبارك بن منقذ » من بني منقذ الذين ملكوا عيزر ، وله سيرة معروفة .

٢٢ — وجاء في (ص ٣٢٧) : « أنبأنا أبو طالب السلفي ، في إجازته العامة لمن يقول : « لا إله إلا الله ، محمد رسول الله » ، وذلك في سنة ست وتسعين وخمسمائة ، وكنت في ذلك الحين ابن ثماني سنين » . وفي ذلك خطآن : أحدهما « أبو طالب » وهو « أبو طاهر » السلفي المحدث المشهور ، والآخر « وتسعين » والصواب « وسبعين » ؛ لأنّ أبا طاهر السلفي لم يبلغ سنة ٥٩٦ هـ ، بل توفي سنة ٥٧٦ هـ كما في الوفيات (١/٣٢) من طبعة بلاد العجم ، واسمه « أحمد بن محمد بن أحمد » .

٢٣ — وجاء في حاشية (ص ٣٣٤) : « وابن يلليجنت » ، والصواب « ابن يلبخت » بتقديم الباء على الخاء المعجمة ، وهو عيسى بن يلبخت الجزولي المغربي النحوي المترجم في هذا الجزء نفسه (ص ٣٧٨) ، فلا حاجة الى ايضاح أمره بالرجوع الى غيره .

٢٤ — وجاء في (ص ٣٣٦) في وفاة أبي الفتح عثمان بن جني ما هذا نصه : « وكانت وفاته ببغداد على ما ذكره أحمد بن علي التوزي في يوم الجمعة لليلتين بقيتا من صفر سنة أثنتين وسبعين وثلاثمائة » ، والصواب سنة « أثنتين وتسعين وثلاثمائة » ، وكذلك قال ياقوت الحموي في معجم الأدباء (٥/١٥) وغيره من المؤرخين ، والأصل في هذا الغلط أنّ « تسعين » تصحفت الى « سبعين » كما تصحفت « سبعين » الى « تسعين » في إجازة أبي طاهر السلفي .

٢٥ — وورد في (ص ٣٤٩) : « أخبرني الشريف النقيب النسابة محمد بن أبي البركات الحسين بن أسعد الحسيني إجازة شافهني بها بداره ... » ، والذي حفظناه : « محمد بن أسعد بن علي بن معمر » ، قال أبو شامة في الروضتين مثلاً (٢/١٠٥) : « وللشريف النسابة المصري محمد بن أسعد بن علي بن معمر الحلبي المعروف بالجواني نقيب الأشراف بالديار المصرية من قصيدة ... » ، وقال ياقوت في « الجوانية » من معجم البلدان : « ينسب اليها بنو الجوّاني العلويّون ، منهم أسعد بن علي يعرف بالنحوي كان بمصر ، وابنه محمد بن أسعد النسابة ،

ذكرتها في أخبار الأدباء » ، والحقيقة أنه لم يذكرها .

٢٦ — وسقطت كلمة « منذ » عند الكلام عليها في (ص ٣٧٣) قال المازني : « أقول إنه [أي منذ] لا يشبه الأسماء ، وذلك لأني لم أر الأسماء على هذه الهيئة . فقد رأينا الأسماء المبتدأة تزول عما هي عليه ولا تلزم موضعاً واحداً لا يُغير مكانه الذي هو فيه ، « والصواب » : موضعاً واحداً [ومنذ] لا يغيّر مكانه الذي هو فيه » .

٢٧ — وجاء في (٣٨٠) في ترجمة عيسى المسلّي النحوي اللغوي الشاعر : « ومدح مظفر الدين بن زين الدين » ، قال محقق الكتاب في الحاشية : « صاحب إرقيم » . قلنا : مظافر الدين لم يكن صاحب إرقيم ، بل صاحب « إربل » المدينة المشهورة .

٣٠ — وجاء في ترجمة العماد المغربيّ في (ص ٣٨٦) : « وأجتمع بيَمْمَر الفرغاني النحوي المنطيقي » ، والصواب : « واجتمع بعمر الفرغاني » ، وهو أبو حفص عمر بن محمد بن عمر الفرغاني الحنفي المترجم في هذا الجزء عينه (ص ٣٣١) ، وسيرته مشهورة ، ترجمه كثير من المؤرخين كابن النجار في تأريخ بغداد والذهبي في تأريخ الإسلام وأبن الفوطي في تلخيص معجم الألقاب والخزرجي في تأريخه وغيرهم مثل مؤلف كتاب الحوادث الذي سميناه « الحوادث الجامعة » .

٢٩ — وجاء في (ص ٣٨٩) : « الغَوري . منسوب الى الغَور ، وهو محل الى جانب مدينة غزنة فيه عدّة مُدُن وقُرىً » ، وقد فتح محقق الكتاب الغين من « الغوري » و « الغور » ، والصواب « فتحهما » ، قال ياقوت في معجم البلدان : « غور : بضمّ أوله وسكون ثانيه وآخره راء ، جبال وولاية بين هراة وغزنة ، وهي بلاد باردة ... » ، وضبطه الذهبي في المشتبه (ص ٣٨٩) بضمّ الغين ضبط القلم ، ثم قال : « وبالفتح نسبته الى الغور وقصبته بيسان » .

هذا ما أستوقف نظرنا في أثناء المطالعة ؛ وهو شيء يسير بالنسبة الى محاسن الكتاب في اخراجه وطبعه وتحقيقه والتعليق عليه بفوائد شتى .

مصطفى جواد

تاريخ مدينة دمشق

وذكر فضلها وتسمية من حلّها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها

تصنيف الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر

المجلدة الأولى — تحقيق صلاح الدين المنجد — (٨٥٩ صفحة من القطع الكبير) عدا المقدمة — مطبعة الترقي بدمشق ، ١٩٥١م — ١٣٧١ هـ

المجلدة الثانية — القسم الأول ، تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد (٣٥٣ ص) — المطبعة الهاشمية بدمشق ١٩٥٤ م

إذا عُدّ أعاظم المؤلفين في الإسلام ، كان مؤلف هذا الكتاب الإمام الحافظ أبو القاسم ابن عساكر ، المتوفى بدمشق سنة ٥٧١ هـ / ١١٧٥ م ، من الأوائل المذكورين . وإذا وصفت الكتب الكبار في تواريخ المدن وتراجم الرجال ، برز في طليعتها كتابه « تاريخ مدينة دمشق » .

وليست مزية هذا الكتاب أنه أوسع تاريخ كتب لمدينة إسلامية ، حتى بلغت مجلداته الضخام ثمانين مجلدة ، ولكنها شيء آخر أهمّ وأجلّ هو تحرّي مؤلفه وصدق روايته .

وقد ألف الحافظ ، وهو من أئمة الحديث ، كتابه هذا على طريقة المحدّثين في التاريخ ، وهي الترجمة لمن ورد المدينة أو الصقع وذكرُ ما روي عنهم من حديث . وهي طريقة سلكها المحدثون قبله بقرون ، كالقشيري في تاريخ الرَّقّة ، والحاكم في تاريخ نيسابور ، وأبي نعيم في تاريخ أصبهان ، وحمزة السهمي في تاريخ جرجان ، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد .

وقد كان الخطيب البغدادي من أقربهم الى الحافظ ابن عساكر زماناً ، وهو قد جعل مفتتح تاريخه خطط بغداد ، وساق بعد ذلك التراجم . فألف الحافظ كتابه على نَسَقه ، لكنّه أبرّ عليه في توسعه في خطط دمشق وما اليها ، وفاقه في ترتيب التراجم . وقد أستغرق بحثه في خطط دمشق المجلدتين الأولى والثانية ، وترجم في بقية المجلدات لكل من تصح ترجمته له من أهل دمشق وخلفائها وأمرائها وحكامها وقضاتها وعلمائها وقرّائها ونُحاتها وشعرائها ورواتها

ممن ولد بها ، أو أقام بها ، أو زارها واجتاز بها أو بأعمالها من الأماثل منذ الفتح الإسلامي الى سنة ٥٥٩ هـ ، ولم يفته أن يترجم للنسوة المذكورات والإماء الشواعر المشهورات ، وربما ترجم لمن كان قبل الإسلام وورد الشام ، حتى الأنبياء الذين كان منبتهم أرض الشام . وبذلك « جمع أعظم عدد من — رجال التاريخ العام — ومن رجال الثقافة الإسلامية وأعلام حضارة العرب ، فجاء كتابه أشبه بمعلمة إسلامية مطوّلة » كما قال العلّامة محمد كرد علي — رحمه الله — في مقدمته في بيان دواعي نشر هذا التاريخ . وقد قُدرت المدة التي سلخها الحافظ في تأليف هذا الكتاب العظيم بنحو ثلاثين عاماً .

ومن هنا كان هذا الكتاب ، منذ شاع عمل المؤلف فيه في صدر شبابه ، أمنية المتمنين من الملوك الصالحين ، كالسلطان محمود بن زنكي الذي بلغ المؤلفَ اهتمامه بكتابه فحمله ذلك على المُضي في إنجازه . كما كان موضع عناية أهل الفضل ، فقرأه عليه ناس كما فعل العماد الأصبهاني الكاتب ، وذيّل عليه ناس ، واختصره أو انتقى منه آخرون . ولكن بقي كل ذلك مخطوطاً رهن خزائن الكتب الشرقية والغربية ، ماعدا سبعة أجزاء من تهذيب الشيخ عبد القادر بدران (— ١٩٢٧ م) طبعت بدمشق ، وأظنه اعتمد في تهذيبه على النسختين المحفوظتين في دار الكتب الظاهرية بدمشق ، وهما ناقصتان ويغلب عليهما التحريف وعهدهما بالنسخ حديث ، الى أن قيّض الله له المجمع العلمي العربي بدمشق ، فصور ما تفرق من أجزائه في الخزائن الشرقية والغربية ، حتى كان له من هذه الأجزاء القليلة ما يمكن من معارضة النسخ عليه ، أو الرجوع عند التصحيح اليه ؛ ومن هذه الأجزاء ما قرئ على المؤلف وحمل سماعات أولاده ، فقرر حينئذٍ نشره ، وناط تحقيق المجلدتين الأولى والثانية منه ، وهما في خطط دمشق وتأريخها ، بالدكتور صلاح الدين المنجّد . وهو من طلائع شباب دمشق الطامحين الى المجد العلمي ، وله من بصره بخطط الشام وتأريخها ومن جلده وصبره على ممارسة الخطوط الغامضة ومقارنتها ما يؤهله لهذه الثقة .

وها هو ذا قد اضطلع بهذا العبء الثقيل ، وأخرج هاتين المجلدتين العظيمتين في حلة رائعة ، وقد استوفى فيهما كل ما شرطه المجمع في تحقيق الكتاب ، ولم يبعد عما نهجه له من النهج

العلمي الحديث : من العناية بأختلاف الروايات في النسخ وإثبات ما يرجح صحته منها ، والتعليق على ما لا بُدَّ منه ، وتفسير بعض الألفاظ الغامضة ، ورَجْعِ الأعلام الى أصولها . وزاد على ذلك فكتب مقدمـــة مستفيضة في المؤلف والكتاب في ٥٥ صفحة ، وألحق بالكتاب الساعات على مصنّفه مما وجده في أجزاء المجلدتين ، وصنع له فهارس متنوعة وخوارط للعالم الإسلامي في القرن الســـادس أثبت فيها المدن الكبيرة وأشار الى المدن التي زارها المؤلف ، وأخرى لدمشق القديمة في القرن السادس أسوارها وأبوابها وبعض محالّها الأثرية وأنهارها وما كان خارج سورها من المنازل والقرى ، مستنداً في وضعها الى مصادر التاريخ ومخططات المساحة الرسمية . وأنفق مجهوداً ظاهراً في تحقيق الكتاب وضبطه ، وأفنَنَ في طبعه فجعل الأسانيد حروفاً دِقاقاً والأخبار والمرويّات التأريخية حروفاً من حجم أكبر . وهي طريقة جميلة يحسن أتّباعها في طبع الكتب المبنية على الأسانيد ، لينصرف الطالع الى المسائل دون الوسائل ، وليسهل عليه أستيعاب المطالب في وقت قصير .

وكل هذه الأعمال المجيدة ، قد تبدو يسيرة بالقياس الى عمل المحقق في أستجلاء خطوط النسخ التي أعتمد عليها وأثبت أنموذجات منها في مقدمة المجلدة الأولى ، فإنه قلّما يبلغ خطّ مبلغها في الرداءة والعسر والأنبهام ، كما يندر في الرجال من يصبر على قراءتها أو يستطيع أن يُخرج منها كتاباً تغلب عليه الصحة ويقلّ فيه التحريف والتصحيف . فلو لم يكن للمحقق في هذا الكتاب الا هذا الصنيع وحده ، لكفاه ذلك فضلاً باقياً مدى الزمان .

على أنه مع هذا كله لم يزعم لصنيعه الكمال ، بل تواضعَ فأشار في المقدمة الى أن ما أستعسر عليه كثير ، وأنه وجد العلماء الذين لجأ اليهم يحارون حيرته أو يتوقفون . ولم أنس — إذْ لقيته في المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٩٥١ مكباً على حلّ ألغاز خطوط الكتاب — أنْ عرض علي بعض نصوصه وسألني إزالة لبسها ، فعييت بها كما عيي غيري ممن كان حاضراً . وقد كان في كل لحظة من لحظاته يعترضه شيء من ذلك ، ولكنه صبر وثبت ولم ينكل ، حتى أشرف على الغاية ، وخرج من المعركة ظافراً معقوداً على ناصيته إكليل الفوز .

واذا حمدنا للمحقق الفاضل هذا الخلق وأطريناه ، فان ما تحلّى به من خلق التواضع ، بعد كل هذا المجهود العظيم ، فيما أعلنه من لجوئه الى العلماء وفيما طالب به الناس — من بعدُ — من تصحيح ما يجدونه خليقاً بالتصحيح ، ليستحق منا مضاعفة هذا الإطراء والثناء ، ولن ينال من فضل الفاضل أن يستدرك عليه أو ينقد ، لأن السلامة من مثل ذلك مطلب وراء الغاية .

وقد أستدرك المحقق على نفسه أشياء مما فاته ، أثبتها في آخر المجلدة الأولى (٨٤٣ـ٨٥٣) ، وأثبت أيضاً ما أستدركه غيره عليه ، وسمّاهم . وقد أتيح لي — في بعض أوقات الفراغ — تصفح هاتين المجلدتين تصفحاً سريعاً تهيأ لي في أثنائه أن أستدرك عليها أشياء من جنس ما أستدركه ، لعلّي لم أجانب الصواب فيها كثيراً ، وأعترف أني وقفت عند كثير من النصوص وقفات طويلة ثم فارقتها ولم أشفِ منها الغليل .

ولعل فيما أثبته هنا ما هو خليق بالتنبيه عليه ، ومنه ما يهون الخطب فيه ، ولكنني أثبته لأن المحقق أثبت في مستدركاته أشياء من جنسه ، والتشدّد في الضبط يستلزمه ولا يتسامح فيه .

المستدركات على المجلدة الأولى :

ص ١١ : « أخلا » و « أجلا » ، وصحة الرسم التتبع في مثلها « أخلى » و « أجلى » ، وقد تكرر ذلك في مواضع أخرى ، كما خولف في مواضع غيرها فكتب بحسب القاعدة

ص ٧ : « والجَدْي » ، والشدة على الجيم مقحمة ، لأن الجيم حرف قوي .

ص ٨ : « بصرّ » هكذا بوضع الشدة على الراء ، وهو « بَصَّرَ » .

ص ١١ : « خرداذبة » بنقطتين على الهاء ، والصواب حذفها .

ص ١٩ : « البنات زغر والربة » ، وإنما هو : « البنتان : زغر ، والربة » .

ص ٤٠ : « فاطمة بنت محمد بن البغدادي » ، وقد تقدمت في ص ٣٤ « فاطمة بنت محمد أبن أحمد أبن البغدادي » .

ص ٤٣ : « السبت سيار » ، وإنما هو « شيار » بالشين المعجمة .

ص ٤٧ : « ذكر وحث المصطفى » ، والواو مقحمة يجب حذفها .

ص ٢٦٢ : « بدؤا » ، ومثالها في ص ٢٧٦ « جاؤا » ، وأمثال ذلك كثير في الكتاب ، والرسم الصحيح « بدؤوا » و « جاؤوا » .

ص ٣٠٩ : « وأهل الهند حكماء استغنوا ببلادهم فاكتفوا بها على سواها » ، والصواب « عن سواها » .

ص ٣٢١ وغيرها : « ابن لَهِيْعَة » ؛ وصوابه « ابن لَهِيعَة » بفتح اللام وكسر الهاء .

ص ٣٢٢ : « يرد الله الى المسلمين إلفتهم ونعمتهم وقاصيهم وبراريهم » ، والصواب « .. أُلفتهم » . أما « براريهم » ، فلعلّها « دانيهم » أو « ذراريهم » .

ص ٣٤٥ : « وسئل عن أهل الموصل فقال : قلادة أسمد جمت (كذا) » . والصحيح « قلادة أَمَة » كما ذُكر في رواية أبي عبيدة في ص ٣٤٤ . وما بعد كلمة « جمعت » يشبه أن يكون فراغاً ، ويمكن ملؤه بجملة « كلّ خرزة » كما في رواية أبي عبيدة أيضاً ، فيكون النص : « قلادة أَمَة جمعتْ كلّ خرزة » .

ص ٣٦٤ : « فيتحملون بأهاليهم » ، وقد تكرر في مواضع متعددة ، والصواب « بأهليهم » كما ورد في ص ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٧٧ و ٣٦٨ .

ص ٣٨٣ : « تأخِذونها » كذا بضبط عين الفعل بالكسر ، ولا يعرف فيه غير الضم .

ص ٣٨٥ : « يدعى مارد » ، وصوابه « .. مارداً » .

ص ٣٨٨ : « عروة بن زبير » ، ولم يعرف تجريد « الزبير » هذا من (ال) ، وهو وأبنه أشهر من أن يدل على مكانتها في الإسلام .

ص ٣٨٩ : « ثبّت الله ما أتاك من حسن ... » ، وهذا شطر من بيت لا يستقيم وزنه بهذه الصورة ؛ فلا بدّ من مد « آتاك » وإثبات واو العطف قبل « ثبّت » الا إذا وردت الرواية بـ « خرْمِهِ » . وقد وقع في قافية الشطر الثاني من هذا البيت إقواء ، ولم ينبَّهْ عليه .

ص ٣٩١ : « رؤسهم » ، وقد تكررت بهذه الصورة في مواضع أخرى ، كما تكررت على

الصحة « رؤوسهم » في مواضع غيرها .

ص ٣٩٩ : ورد في هذه الصفحة بيتان فيها إقواء كان ينبغي التنبيه عليه .

ص ٣٩٩ : « يعلى بن منبّه » ، والصحيح « ... مُنيَّة » بالياء المثناة .

ص ٤٠٠ : « وهَمٍّ ذا ما نوم الناس مُسْهِرُ » ، وهو : « وهَمٍّ اذا ما نَوَّمَ الناسُ مُسْهِرُ » .

ص ٤٠٢ : « لا يطلقون الى السفاه حَبَاهم » كذا بفتح الحاء المهملة ، وهذا اللفظ يحتمل أن يكون جمعاً لحبوة ، وأن يكون اسماً ممدوداً « حِبَاء » . فأما الحُبا جمع الحبوة ، فهو بالضم وبالكسر ، ذكرها ابن السكّيت في إصلاح المنطق ، قال : « وروى بيت الفرزدق : وما حلّ من جهل حُبا حلمائنا ... بالوجهين جميعاً ، فمن كسر كان كسِدْرَةٍ وسِدَرٍ ، ومن ضمّ فمثل غُرْفَةٍ وغُرَف » (أنظر تاج العروس ٨٢/١٠) . وأما اللفظ الآخر ، فلم يعرف فيه كذلك إلا الكسر والضم مع المدّ ، ومنه قولهم « الحُبِاء حيطان العرب » ، وفي حديث الأحنف : وقيل له في الحرب : أين الحلم ؟ فقال : عند الحباء ، أراد أن الحلم يحسن في السلم لا في الحرب .

وفي هذه الصفحة : « شعوباً ـ وخُلّف بعدهم متأخرُ » ، والصحيح : « .. وخَلْفٌ » .

ص ٤٠٩ : « وتخلف رجال غير مسمعين ولا ذوي علة » ، وقد أُبهمت هذه الكلمة المهملة على المحقق ، وروى عن بعض النسخ مكانها « مستيقنين » ولكنه لم يرتضها . ولا أراها إلّا « مُسْنِتِين » ، يقال : أسْنَتَ القوم ، اذا أجدبوا ، وأصله من السَّنَة وهي الجدب .

ص ٤١١ : « فكان قلّ ما أراد غزوة .. » ، وقد تكرر في ص ٤١٢ وغيرها الفصل بين « قلّ » و « ما » ، وانما هما موصولان « قلّما » .

ص ٤١٢ : « ثم أمر بالتهيء » ، والصواب « بالتهيّؤ » .

ص ٤١٣ (الحاشية) : « والساقطة في القاموس رذّال الناس » ، كذا بتشديد ذال « رُذال » وهو جمع الرَّذْل ، ولم يرد في القاموس المحيط ، في (رذل) وفي (ض ف ط) ، إلّا

الضم والتخفيف . وليس التشديد في القاموس المحيط ، في (ض ف ط) ، لرُذال ، ولكن للضُّفَّاط ، قال : « والضَّفَّاطة .. الرفقة العظيمة كالرَّجَّالة ، وكرُمّان (أي وضُفّاط بوزن رمّان) : رُذال الناس كالضافطة » .

وفي هذه الصفحة في الحاشية أيضاً : « الدرمك .. دقيق الحواري » ، وإنما هو الحُوّارَى بالقصر .

ص ٤١٨ : « كرهت أن أفتات دونكم بأمر » ، وصواب الفعل أفتئت أي أستبدّ .

ص ٤١٩ : « كان رسول قيصراً جاراً لي في .. » ، وصحة الجملة : « كان رسول قيصَرَ جاراً لي » بمنع « قيصر » من التنوين وحذف الحرف « في » .

ص ٤٢٥ : « مالذي » ، وصحته « ما الذي » .

ص ٤٢٧ : « كقولهم أحمد ومحمد ، وأساف ويساف » ، والصواب « أحمد ويحمد ... » .

وفيها : « وعبد الرحمن بن عوف يقود راية أبي بكر » ، صوابه « يقود دابة أبي بكر » .

ص ٤٣٢ : « معاوية العدوي » ، والصحيح « العذري » كما في رواية ظ ، ك والطبري ، ومثله في الإصابة (٣/٤١٧) من طبعة مصطفى محمد . أما رواية « العدوي » في الإصابة المطبوعة بالمطبعة الشرقية سنة ١٣٢٥ ـ ١٩٠٧ ، فهي محرفة ، وما أكثر الغلط في هذه الطبعة !

ص ٤٣٤ « ومسكت طي بالإسلام » ، وإنما هي « طَيِّئٌ » بالهمز .

وفيها : « حين خرج أسامة حتى بلغ نَقْمَاً حذاء نجد » وقد علّق المحقق على نقم فنقل عن معجم البلدان أنه « موضع قرب مكة في جنبات الطائف » ، وأين جنبات الطائف وأين نجد ؟ وإنما الموضع الذي أرادته الرواية هو « بقعاء » ، قال ياقوت في معجم البلدان ٢/٢٥١ : « وبقعاء : الموضع الذي خرج اليه أبو بكر الصديق — رضي الله عنه — لتجهيز المسلمين لقتال أهل الردّة ، وهو تلقاء نجد على أربعة وعشرين ميلاً من المدينة » .

ص ٤٤٣ : « وأصاب الله بك سبيلَ الرشاد » كذا بخفض المفعول به ، وهو ظاهر .

ص ٤٤٤ : « ومن أداني أراضيهم ... ثم تبعث الى أراضي أهل اليمن » والمعهود في جمع

الأرض في كلام الفصحاء الأقدمين « الأرضون » لا « الأراضي » ، وبه جاءت الرواية في مواضع أخرى من الكتاب .

وفيها : « لقد سـررتني به سرّك الله » ، وواضح أن هذا السهو في ضبط بناء الفعل « سَرّك » بالخفض هو من قبيل ضبط المفعول به المتقدم بمثله .

ص ٤٥٤ : في وصية أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - « ولا تحشروا بهيمة » ، وإنما هي « ولا تعقروا بهيمة » كما في الرواية عن عبد الرحمان بن جبير في ص ٤٥٥ .

ص ٤٦٠ : « ألا يا صبيحنا قبل خيل أبي بكر » و « يا » في البيت زائدة .

ص ٤٦٥ : « فأمرهم خالد ، فتزوّدوا للشقّة خمس » ، وفسر المحقق الشقة بالسفر البعيد ، والصحيح أنها « الشَّفَةُ » ، أي فتزودوا [الماء] للشفة خمس [ليالٍ] كما يدل عليه سياق الرواية هنا وفي كتب أخرى ، منها تاريخ ابن الأثير ٢/١٧١ من طبعة بولاق ، لكن حرفت فيه « للشفة » الى « للشعبة » . والمراد بالشفة العطش ، ويقال للعطشان لا يجد من الماء ما يبلّ به شفته : « شافه » .

وفي هذه الصفحة : « فأخذ من قراقر الى سوكة » ، وقد علق المحقق على سوكة بنقل أختلافات النسخ ولم يجزم بشيء ، وصحة الكلمة (سُوى) وهو ماء لبهراء ، وقراقر ماء لكلب ، وبينهما خمس ليال .

ص ٤٦٦ : « ثم نزل الحفار ثم نزل العرير » ، قال محقق الكتاب معلقاً عليها : « كذا ولم أهتـد الى مكانها » . ولما أثبت الحفـار في الفهرست (ص ٤٧٥) ، أورده في الخاء بصورة « الخفار » ، وإنما هما « الجِفار » و « الغُوَيْر » .

ص ٤٧٢ : « وكذلك الرسل تبعث في نسب قومها » ، لعله « في نسب من قومها » .

ص ٤٧٥ : « المولود المشئوم » ، ورسمها الصحيح « المشؤوم » . أنظر كلمتي في « الوفي في النحو الكوفي » في باب الأنباء والآراء[1] .

(١) ص ٣٣٠ .

ص ٤٧٧ : « لما قدمت منهزمةً الروم » ، والصواب « منهزمةُ الروم » .

وفيها : « وتنهى عما يرضي الله » ، وإنما الفعل « تنهى » .

ص ٤٨٥ : روى المؤلف الخلاف في ضبط « فخل » من أسماء الأماكن ، ثم صوب فيه فتح الفاء وسكون الخاء ، ولكن محقق الكتاب لم يعره اهتماماً ومضى يضبطه بكسر الفاء حيث ورد .

ص ٤٨٨ : « حتى فضضنا جمعهم عردس .. » البيت ، قال محقق الكتاب تعليقاً على « مردس » : « كذا . وفي ظ ، ك « يتردس » ، ولم أهتد الى صوابها » . والظاهر أنه أراد بالمردس الرجل الرامي الشجاع ، اسم فاعل من مضعف ردس ، يقال ردس القوم رماهم بحجر ، وردس الحائط والأرض دكه بشيء صلب عريض يقال له المِردس والمِرداس ، كما في القاموس المحيط .

وفيها : « الميسر والقدح » ، والصواب « .. والقِداح » .

أما المستدركات على المجلدة الثانية ، فموضعها الجزء الآتي ؟

محمد بهجة الأثري

أنباء وآراء

﴿ رأي في اصلاح قواعد الاملاء العربي [1] ﴾

حضرة صاحب المعالي السيد العلامة الجليل رئيس مجمع اللغة العربية

حضرات أصحاب السيادة والفضل أعلام الفكر واللغة الأعضاء العاملين

أذكرني ما تفضّل فأنهاه اليّ العلّامة الدكتور منصور فهمي كاتب سرّ المجمع من عزم بعض زملائنا الأعلام على إلقاء محاضرة عامة في المؤتمر الثاني والعشرين ١٩٥٥ — ١٩٥٦ م ، في تيسير قواعد الإملاء ، ورغبتهم في أن يشاركهم الأعضاء المراسلون بإبداء الرأي في شأن هذا التيسير ... مشاركتي القديمة في درس هذا الموضوع في المؤتمر الثقافي العربي الأول الذي عقدته جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٧ م في لبنان ، ثم في اللجنة التي ألفها المجمع العلمي العراقي من بعض أعضائه العاملين وعهد اليها أن تدرس ما بحث به مجمع اللغة العربية من مقرراته أو مقترحاته في ذلك ...

وأذكر أن رئاسة مكتب المؤتمر الثقافي العربي هذا كانت قد عرضت على « لجنة القواعد واللغة » التي تشرفتُ برئاستها يومئذٍ لائحةً وضعتها لجنة وزارية بالقاهرة في وسائل تيسير قواعد الإملاء العربي ، لترى رأيها فيها ، فناقشتُها طويلاً ، ثم أمضيتُها بعد أن اطمأنّت الى أن ما تضمنته من قواعد سليمة يحقق التطابق بين الكتابة والنطق بطريقة مُطّردة خالية من الخلاف بريئة من التعقيد .

ومع أن بعض ما أقرّته اللجنة من هذه القواعد الجديدة ، وهو موضوع رسم الهمزة ، كان

---

(١) كتب الأستاذ محمد بهجة الأثري نائب رئيس المجمع العلمي العراقي الأول ، وعضو مجمع اللغة العربية في القاهرة ، هذا البحث استجابة لرغبة مجمع اللغة العربية اليه في إبداء رأيه في هذا الموضوع .

دون ما أطمح اليه من التيسير ، فقد وقفت « اللجنة الثقافية » بأمانة جامعة الدول العربية منها موقف الحذِر المستأني ، واتخذت قراراً بأنها مجرَّدُ عرض ، وأنها ترى أنّ الزمن غير صالح لتنفيذها حتى تعرض على الهيآت الرسمية ، كالمجامع العلمية واللغوية ونحوها ، لإبداء الرأي فيها ، وذلك أخذاً بالحيطة ومراعاةً لبعض الأحوال في الظاهر .

وإنّي لأحمد لمجمع اللغة العربية أنْ عاد فأولى هذه المسألة الخطيرة عنايته ورعايته ، بعد أن تخلت عنها « اللجنة الثقافية » المذكورة « للهيآت الرسمية » التي هو طليعتها في الناحية اللغوية ، من غير شكّ ، ذلك بأنها مقدَّمةٌ عندي على جميع مسائل الإصلاح اللغوي ؛ لأنها الدرجة الأولى في سُلّم وسائل المعرفة ، وهي على ما نعلم جميعاً من التصعيب والتعقيد ، فهي أولى أن تقدّم على غيرها من المسائل التي تتطلب الإصلاح والتجديد ، والإصلاحُ إنّما يجب أن يُبدأ فيه — من تحت — بدرجة السلّم الأولى ، ويرتقى منها صُعُداً الى الذروة .

وفي عقيدتي أن الزمن كان ولا يزال صالحاً لتنفيذ كل إصلاح يحفظ الأصول ، ويقرّب الغاية ، ويحقّق النهضة . ومن الإخلال بحقّ الأمّة العربية وحقّ نهضتها المتيدة أن تكون أولى وسائل المعرفة عندها أداةً كثيرة التكاليف ، ثقيلة الوطأة ، عقيمة ، معوّقة ، يشكو منها العالم كما يشكو منها المتعلم ، وتستنفد من الأوقات الثمينة في غير طائل ما ينبغي أن يستنفدَ في غيرها من المطالب العالية والدراسات الجدية . وليس أدلّ على ذلك من هذه الاختلافات الكثيرة والصور المعقّدة في رسم الإملاء العربي ، ومن تخطئة الناس بعضهم لبعض منذ وضع علماء المصرَيْن البصرة والكوفة هذه القواعدَ وبنوها على أصولهم النحوية وأقيستهم الصرفية المختلفة المتعارضة .

وها قد خلت القرون ونحن جميعاً نخضع لحذلقات توصف بأنها « علم بأصول » ، تأمر أن نكتب ما لا نلفظ فنطيع ، وألّا نكتب ما نلفظ فنمتثل ، وأن نرسم الصوت بغير صورته فنفعل ، وأن نكتب الحرف بصور متعددة — وكان يجب ألّا تكون له إلّا صورة واحدة — فلا نعصي لها أمراً . وهي كلّها — كما هو ظاهر — رسوم معقّدة مستمَدّة مما أشرت اليه

يطول إيراده بما فيه من المناقشات والمناقضات !

ثمّ فيمَ هذا التنويع لكتابة الألف المتطرّفة في آلاف من الكلمات من أسماء وأفعال ثلاثية وغير ثلاثية ، تنطق ولكنها لا ترسم بصورتها المخصوصة بها دائماً ، بل ترسم بها حيناً وبالياء حيناً آخر ؟ ولأجل أن يرسم الكاتب هذا الحرف صحيحاً ولا يعدّ جاهلاً ، يجب أن يلاحظ أشياء عدّة : أن يعلم أول ما يعلم ما أصل الكلمة : أواوي هو أم يائي ؟ وأن يحسب بعدُ حروفها ما عددها ؟ وأن يلاحظ بعد هذا وذاك كونها أسماً أو فعلاً ، ثم يمعن في ملاحظة حركة الاسم هل هو مكسور الأول أو مضمومه ، ثم في أصله هل هو عربيّ أو أعجمي ، ثم في نوعه هل هو من أسماء الناس أو من أسماء البلدان أو من أسماء الحيوان أو من أسماء المشروبات أو من أسماء الفنون والصناعات .. كل هذه الحذلقات لأجل أن يتسنّى له كتابة هذا الحرف إما بصورته وهي الألف ، وإما بغير صورته وهي الياء !

قد يصحّ أن تكون أمثال هذه الحذلقات التي تحرج بها الصدور ، ومنها كثيرٌ في كتب القوم ، مقبولةً سائغةً في عهود التأخر والجمود ، أيامَ ضيّق نطاق المعرفة وقُصِر العلمُ على الخاصّة ومن إليهم ممن يخدم السلطان ، وأيامَ صار (العلماء !) يرون في الكتابة وعلمها أنها من فروض الكفاية كسائر العلوم والصناعات في نظرهم .

على أن تلك العصور التي حدث فيها كل هذا ، لم تخل مع كل ذلك من عبقريات ضاقت بهذه الحذلقات ذرعاً ، فضربت بها عرض الحائط ، ورسمت للإصلاح خطوطاً أصيلة ، ولكنها رسمتها عرَضاً لا قصداً وعلى سبيل الانفراد لا على سبيل التجمع كما نحاول (نحن) اليوم وإن لازم محاولتنا شيء غير يسير من التردّد والحذر .

و (نحن) أولى بأن نتبنّى مثل هذا الإصلاح ، وأن نزيد عليه ؛ لأن عصرنا يتطلّب منا ذلك ، إذ كانت طبيعته تختلف كل الاختلاف عن طبيعة تلك العصور القديمة ، وأهونُ ما نفكر فيه ونطالبه ونلحّ في طلبه هو أن نجعل هذا العلم عرَضاً عاماً مشاعاً بين الناس كالهواء والماء ، لا يجوز أن يمنع منه مانع ، ولا أن يحرّمَهُ إنسان له حق الحياة . ولعلّ التمثيل بالماء

لا يستقيم لنا ، إذ أصبح الماء يباع ويشرى بالقرابيس والقادير حيث يسيل أنهاراً وحيث يفيض فيطمّ على القَرِيّ ، ولن نرضى أن يكون شأن العلم كذلك ، ويأبى المخلصون الا أن يذيعوه في الشعوب وأن يفرضوه عليها فرضاً ، والكتابة هي وسيلة اذاعة هذا العلم وفرضه على الناس ، والوسيلة ينبغي أن تكون سهلة خفيفة المؤنة لا تثقيل فيها ولا تعقيد ، ليقبل منها الناس في يسر وسهولة ، وليفرغوا للإفادة من الغايات ولا يشغلوا عن المنافع بوسائلها .

والطريقة المثلى — كما أراها — تتلخص في أصل عام يسير كلّ اليسر ، قريب التناول ، سهل التعلّم ، لا يستغرق جهداً عقلياً ولا يستنفد وقتاً . ذلك هو أن نقطع صلة الكتابة بأقيسة النحاة وأصول الصرفيين من علماء المصرّين جميعاً ولهجات القبائل قطعاً تامّاً ، فلا نفكر فيها أبداً ، ولا نلقي اليها بالاً ؛ وأن نقيمها بعد ذلك على أساس التطابق بين الأصوات ورسم صورها أو رموزها المخصوصة بها ، فنرسم كل صوت بنقشه الدالّ عليه ، ونستعين بالشكل أحياناً حين لا تستبين القرينة ، مع « تحفّظات » قليلة تقتضيها أصول اللغة وطبيعة النطق بها ، وأن نتّخذ للهمزة رمزاً مستقلاً يلزم صورة واحدة في كل موضع ترد فيه كسائر الحروف ، وسأذكر رأيي في رسم هذه الصورة من بعدُ .

هذا الأصل العام ، هو شيء منطقي تقتضيه طبيعة المطابقة بين الصوت وصورته المتعارفة ، وهو ، كما أريده ، خالٍ من الخلاف ، وكفيل بأن يسقط عن الناس عالمهم ومتعلّمهم تكاليفَ هذه القواعد المتعارضة الثقيلة المتكلفة الشاقة جملةً ، ويجعل الكتابة صورة سليمة واضحة لما ننطق به ، وأداة رفيقة صالحة للإبانة والاستفادة والإفادة في أيسر وقت وأهون جهد .

لقد وقع الناس عسوراً طوالاً تحت سلطان قواعد هذا الإملاء القديم ، ووقعنا مثلهم تحت هذا السلطان ، فخضعنا له خضوع « الوسطاء » « للمنوّمين » . وقد آن أوان أن نتحرر منه ومن قيوده ، ولا خيرَ في التلبّث والتردّد والحذر ما دمنا نريد أن نحقق منفعة أيّ منفعة ، وأن ندرأ مفسدة ، وأن نحفظ هذا الميراث العربي : لا نبطل نظاماً عاماً من أنظمته ، ولا نغير أصلاً من أصوله .

أما ما اتخذته « اللجنة الثقافية » بأمانة جامعة الدول العربية من قرار يعنى هذا الاصلاح ، على ما فيه من نقص يسير ، وأنه مجرّد عرض ، وما ذهبت اليه من الرأي في الزمن وأنه غير صالح لتنفيذه ... فهو يدعوني الى أن أضع بين يديها صورة مصغّرة لإصلاح قواعد الكتابة الذي أراده أحرار العلماء ومفكروهم من القُدامَى خاصةً ، تستظهر بها في موقف التنفيذ اذا شاءت ، ولتكون هذه الصورة جُنَّةً لها ولغيرها تقي بها نفسها من سهام من لا يحملون أنفسهم على عناء التفكير والتأمل فيما ينبغي أن يأخذوا ويدعوا ، وفيما ينبغي أن يُدرَأ به العيب عن لغتنا ووسائل تعليمها وتيسير هذا التعليم من شؤون الإصلاح ووسائله مما يتحقق به أكبر الخير والنفع للناس .

وفي كتب هؤلاء العلماء الأحرار المفكرين من القدامى آراء خطيرة في إصلاح هذا الإملاء العربي في أهمّ أبوابه وأكثرها تعقيداً وبلبلة ، جهر بها نفر منهم مخالفين بها الجمهور المقلّد ، وهم فيما خالفوهم به من ذلك على حقّ لا شُبهةَ فيه . ولكنّ الناس صمّوا آذانهم عن سماعها ، وأغلقوا منافذ عقولهم دونها ، ومضوا في سبيلهم من التقليد في التعقيد .

ففي مسألة كتابة الهمزة ، وهي مسألة شائكة ومعقدة جداً ، نجد أبا زكريا يحيى بن زياد المعروف بالفرّاء إمام العربية في عصره وأعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي ، وكانت وفاته سنة ٢٠٧ للهجرة .. يضرب بقواعدها كلها عرض الحائط جملةً ، ويختار لها شكلاً واحداً لا ثاني له في جميع مواضعها ، هو شكل الألف ، ويقول : « يجوز أن تكتب ألفاً في كل موضع » . وهذا هو الرأي عندي من حيث الأصل ، أعني الاستقلال بالصورة الواحدة ، فهو المخرج الوحيد الذي نجو به من شدائد الهمزة وتنويع رسمها ، ولا بأس بهذه الصورة التي يختارها الفرّاء ، فاذا تمّ الاتفاق عليها — ويجب أن يتمّ على شكلٍ ما — كتبناها بصورة الألف (أ) مثلاً حيث وردت ، وما أشكلت قراءته أو خفيت قرينته استعنّا عليه بالحركات ، وأرجو ألّا يكون عامل الألفة للقواعد القديمة مثبطاً عن الإقدام على حسم مادة هذه المشكلة المزمنة .

وفي مسألة كتابة الألف المتطرفة بصورتها حيناً وبغير صورتها حيناً آخر، ومشكلتها تلي مشكلة الهمزة في الخطورة، أصبت في «الشافية» نصّاً بأن جماعة من النحاة قالوا «بكتابة الباب كله بالألف حملاً للخط على اللفظ، ثالثة كانت أو فوقها، منقلبة عن ياء أو عن غيرها، في علَم أو غيره». ووجهه شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، المتوفى سنة ٩٢٦ هـ، في شرحه «مناهج الكافية» بأنه القياس، وبأنه أنفى للغلط. وقال البطليوسي الأندلسي في «الاقتضاب شرح أدب الكُتّاب»: إنه هو الذي اختاره أبو علي الفارسيّ في مسائله الحلبية، وحسْبُك بهؤلاء جميعاً من أئمة مشهود لهم بسعة العلم ونفاذ البصر.

هذه الآراء العالية، قد احتوت على بذرة الإصلاح الأولى للإملاء العربي، وهي حجج رائعة من القديم يصح أن يُستظهَرَ بها على من يتمسك بالقديم، وأصحابها من أئمة العربية وحرّاس لغة القرآن، وفيهم ناس من أهل القرن الثاني الهجري، وآخرون من أهل القرن الرابع، ومن أهل القرن العاشر، أفلا يحقق أهل القرن الرابع عشر الإصلاح الذي فكر فيه أهل تلك القرون؟ ومتى إذن نحيا الحياة العقلية السليمة الطيبة ونحن نتلكأ عن أهون الأشياء؟

تكاد تنحصر مشكلات الإملاء العربي في رسم الهمزة وفي رسم الألف زيادة ونقصاً وتغييراً، فمن المفيد حقاً أن نرسم الهمزة بشكل مستقلّ واحد كما أجازه الفرّاء، وأن نحمل الخط على اللفظ ـ لأنه القياس ولأنه أنفى للغلط كما رأى أبو علي الفارسي والبطليوسي وصاحب الشافية وزكريا الأنصاري وغيرهم ـ لا في كتابة الألف وحدها، بل في أبواب الإملاء العربي كله، مع التزام «التحفظات» التي أشرت اليها من قبل؛ لأن ذلك هو الشيء الطبيعي المعقول، ولن يتسنّى الإصلاح المنشود بغيره.

وتحياتي الطيبات للزملاء الأعلام المؤتمرين لتحقيق أمثل إصلاح مرجوّ للغة العربية، وأجل نفع أدبيّ مرتقب للعرب.

١٩٥٥/١٢/١١ محمد بهجة الأثري

قرار مؤتمر مجمع اللغة العربية :

الزميل المحترم الأستاذ محمد بهجة الأثري

سلام الله عليكم ورحمته وبركاته . وبعد ، فانه ليسرني إخباركم بأن المجمع قد تلقى بحثكم في تيسير الإملاء العربي ، وأنه فسح له في إحدى جلسات المؤتمر وهي الجلسة المنعقدة في الخامس من يناير سنة ١٩٥٦ ؛ فاستمع الأعضاء اليه مع غيره من مختلف البحوث التي تقدم بها العلماء المهتمون بهذا الموضوع الذي ما زال البحث فيه مستمراً لم يستقر في ناحية ، وإن في تبادل الآراء وإن اختلفت ما يعين على الانتهاء الى قرار .

واني إذ أبلغكم قرار المؤتمر توجيه الشكر اليكم على بحثكم ، أنتهز هذه الفرصة لأحمد لكم كريم مؤازرتكم للمجمع ولأرجو منكم أن تتصل هذه المؤازرة وأن تتضاعف ، فليس أحب الى المجمع من أن تقوى الصلات بين أعضائه العاملين وأعضائه المراسلين لخير اللغة ولتحقيق أغراض المجمع في النهوض بها في مختلف بلاد العروبة .

وأقدم لكم أطيب التمنيات مشفوعة بأصدق الاحترام ؟

١٩٥٦/٢/٤

كاتب سر المجمع
منصور فهمي

« الموفي في النحو الكوفي » أيضاً

كنت أحصيت في كلامي على هذا الكتاب ، في هذه المجلة (٣/٤٤٧) ، أشياء يسيرة من الهنات المطبعية لم يُنبّه عليها في فهرست تصويباته . فكتب اليّ شارحه صديقي العالم الجليل الأستاذ محمد بهجة البيطار الدمشقي رسالة خاصة ، عقب فيها على أربعة مواضع من تنبيهاتي . فوعدته أن أقدم للنشر ما أراد توجيه النظر اليه من ذلك ، وأنه اذا عنّ لي خاطر في شأنه رفعته اليه ، ليرى رأيه فيه ، فاذا وافق عليه نشرته ، والا طويته على غرّه ، واكتفيت بنشر كلامه وحده ، معتمداً على ما يراه الناس من مجال الكلام الواسع والآراء المضطربة في قضايا

اللغة والنحو ورسم الإملاء ، إذ هي قلّما تخلو مسألة من مسائلها من التناقض والاختلافات ، وقلت له — فيما قلت — إنه اذا انساق المرء في تيار القوم ، استطاع أن يجد لكل غلط وجهاً من الرأي يجعله صحيحاً وسليماً ، ومثل الأستاذ أكبر من أن يقال له إن العبرة عند أمثالنا - في مجال التحقيق — بالأشهر والأفصح ، وإنه لامندوحة لنا من اصطناع هذا المذهب واتباعه ، لنمكّن الوجهة المثلى للناس ، ولنتجنّب بهم سلوك بنيّات الطرق .

ويؤسفني أنني لم أستطع تحقيق الشطر الثاني من وعدي إياه باطلاعه على ما يعنّ لي من خواطر في تعقيباته ؛ إذ كان الى عهد قريب جداً في رحلة تَطُوف في « العالم الجديد » ، وقد قضت ضرورات الطبع بنشر ما كتبه وأكتبه من غير أن أجد نُهْزَةً لاطلاعه . واذا فاتني البر بوعد لم أملك تحقيقه ، فللأستاذ وللعلم حق المراجعة والنشر ، لإقرار الحقائق العلمية — مهما كانت تبدو صغيرة — في نصابها المقرّر . ولقد اجتهدت فيما كتبت ، وكل اجتهاد عرضة للقبول وللرفض ، وليس من خيمي التعنّت في قضايا العلم ولا سيما مع مثل الأستاذ الجليل .

قال الأستاذ البيطار في رسالته :

« وقد أعدت النظر الآن على ملاحظات أخي (ص ٤٤٩ ج ٢ م ٣ من المجلة) ، فرأيت أن أوجّه نظره الكريم الى ما جاء في نقده سهواً :

١) عبارتي : « (وكان) ثانية » ، فصححت بـ « الثانية » ، وما هناك (كان) أولى فتكون (الثانية) .

٢) و « إما للإبهام على المخاطب ، أو لنسيان ... » : والصحيح « ... وإما لنسيان »[1] .

أقول : في مغني ابن هشام (٥٤/١) : « وقد يستغنى عن إما الثانية بذكر ما يغني عنها » ، وأورد شاهدين نثراً ونظماً .

٣) و « أ إن أرعشت » : ولا يصح كسرها[2] ؛ لأن الكسر يجعلها شرطية ، وليس الشرط مراداً هنا كما لا يخفى[1] .

---

(١) هذا كلامي . (٢) أي كسر همزة « أن » .

أقول : هذا صحيح ، ولكنّه غير متعين ، ففي المغني (١/٢٢) : « وزعم الكوفيون أنها (أي إنْ) تكون بمعنى (إذْ) ، وجعلوا منه : (واتّقُوا الله إنْ كنتم مؤمنين) .. قالوا : وليست شرطية ؛ لأن الشرط مستقبل » .

٤) و « مسئول » في (١٥١) : وصحة رسمها « مسؤول » (١) .

أقول : في (المفرد العلم في رسم القلم) بعنوان (تنبيهات) ما نصه : « كل همزة مضمومة غير مكسور ما قبلها ، وبعدها واو ساكنة ، تحذف صورتها ، مثل « رءوس » و « مسئول » . ومثله في (قاموس الإملاء) في الهمزات والألف اللينة (ص ١٦) ... بين ساكنين على ياء ، وفي (ص ١٩) - في آخر الجدول الثاني — « مسئول » .

انتهى كلام الأستاذ البيطار ، وأقول في التعقيب عليه مستأذناً :

١) أما قوله : « فتكون (الثانية) » ، فكذا وردت (الثانية) بخطه ، وهو يريد (الثانية) ، فوقع السهو في الخطّ ، ولا كلام لي على هذا .

٢) وأما تكرار « إمّا » كما صححتُ الجملة ، فلا أعرف في الكلام الفصيح غيره على اختلاف معاني « إمّا » الخمسة المذكورة في مغني اللبيب (١/٦٣) ، وظهيري في ذلك آيات القرآن الكريم : (إمّا يعذبهم وإمّا يتوب عليهم) ، و (إمّا أن تعذب وإما أن تتّخذ فيهم حسناً) ، و (إمّا شاكراً وإما كفوراً) ، وغيرها .

وأما ما أورده الأستاذ من كلام المغني ، فهو — على ما تشير اليه قولهُ « قد يُستغنى .. » من ندرة هذا الاستعمال وقلّته — من وادٍ آخرَ من الاستعمالات ، وهو الاستغناء عن « إمّا » الثانية نهائياً ، لا تبديلها بـ « أو » كما في الجملة التي اعترضتُ عليها . وهذا الاستغناء عن « إمّا » إنما يكون اذا ذُكرَ ما ينفي عنها من كلام يقع موقعها مع المعطوف الذي تدخل عليه ، نحو : إمّا أن تتكلّم بخير وإلّا فأسكت ، أي « وإمّا أن تسكت » على ما قاله الدسوقي . فهذا استعمال من نوع آخر كما لا يخفى .

(١) هذا كلامي .

٣) وأما الوضع الثالث ، فقد أقرّ الأستاذ صحة توجيه الملاحظة في ضبط « أنْ » فيه ، وإنْ دفعه بعدم كونه متعيّناً ، واحتجّ له بما عدّه العلّامة ابن هشام زعماً من مزاعم الكوفيين ، ومذهبي — كما قدمت في مطلع كلامي — الأخذ بالأشهر والأفصح ، واطّراح الآراء الشاذّة والمرجوحة .

٤) وأما ترجيح رسم « مسؤول » بهمزة على نبرة الياء ، أي بهذه الصورة « مسئول » ، وذلك بناءً على حذف صورتها ... فهذا غير القياس المقرر في كتب رسم الإملاء ، وهو : أن همزة الوسط اذا كانت مضمومة بعد ضم ، أو مضمومة بعد سكون ، تكتب واواً من غير نزاع ، أما حذف صورتها ، فأمر جوازي عند بعضهم ، وليس بالقاعدة ، كما نصّ عليه في الشافية وغيرها . وقد فات جامعي هذين الكتابين — المفرد العلم وقاموس الإملاء — ذكر مسألة الجواز في هذه المسألة على ما يفهم من كلام الأستاذ البيطار . على أننا اذا أخذنا بهذا الجواز من الحذف في رسم « مسؤول » وكتبناها « مسئول » ، أحلنا حينئذٍ صورة الواو التي تقتضيها هذه القاعدة القياسية الى ياء ، من غير ضرورة ملجئة . ولئن جاز اللجوء الى هذا الحذف الجوازي في الكلمات المنفصلة الحروف مثل « مزءود » ، إنه لن يجوز في الكلمات المتصلة الحروف مثل كلمتنا هذه ، لأنه يغيّر رسمها في شكل يغاير القاعدة .

وإني أقرّر هذا مجاراةً للأصول العامة المقررة في كتب القوم ، وإن كان لي في جملتها رأي آخر أجملته في البحث المنشور قبل هذا في هذا الجزء .

محمد بهجة الأثري